١- برنامج جمل العلم السَّنة الأولىٰ، الكتاب الرَّابع- مسجد حصة الهاجري- الكُويت – ليلة الاثنين ١٥ جمادىٰ الأولىٰ ١٤٣٢هـ
٢- برنامج جمل العلم السَّنة الأولىٰ، المدينة النبوية- المسجد النبوي- ليلة الجمعة ٢٥ جمادىٰ الأولىٰ ١٤٣٢هـ

تعليقات
الشَّيخ صَالح بن عبد اللّٰه العُصيمي
على
مختصر في أصول العقائد الدِّينيَّة
للعلامة ابن سعدي رحمه اللّٰه

النُّسخة الإلكترونية الثَّانية

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّٰهمَّ إنِّي أبرأُ إليك من كلِّ حولٍ وقوَّةٍ إلَّا بك وحدَك.

الحمد لله الدَّائم توفيقُه، المتواترِ عطاؤه وتسديدُه، وأشهدُ أنَّه هو الإلهُ الحقُّ المبينُ، لا إلٰه إلَّا الله العظيمُ الحليمُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا خاتَمُ النبيِّين ﷺ وعلى آله وصحبه والتَّابعين.

وبعد، فإنَّ هٰذا التَّفريغ هو دمجٌ لتعليقين للشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي حفظه الله، معتمدًا على تعليقات (برنامج جمل العلم، بالكويت)، وما أضفته من برنامج جمل العلم: بالمسجد النَّبوي كان بين ((..)).

والشيخ حفظه الله لم يراجع هٰذا التفريغ فإن وجدتم ما يحتاج للمراجعة فراسلوني على البريد:

sallllm@gmail.com

واللهَ أسأل الإخلاص في القول والعمل.

أخوكم سالم بن محمَّد الجزائري

١٥/ شعبان/ ١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمدُ لله الذي جعل مهمَّات الدِّيانة في جُمَل، والصَّلاة والسَّلام على عبده ورسوله محمَّدٍ قدوة العلم والعمل، وعلى آله وصحبه ومَن دينَه حَمَل.

أمَّا بعدُ..

فهٰذا شرح (**الكتاب الثَّالث**) من ((مقرَّرات)) برنامج (**جُمل العلم**) في سنته الأولى (سنة ١٤٣٢هـ) بدولته الأولى دولة الكويت، وهو كتاب « **مُخْتَصَرٌ فِي أُصُولِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّة**» للعلَّامة عبد الرَّحمٰن بن ناصر بن عبد الله بن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفَّى سنة ١٣٧٦هـ.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَأَتْبَاعِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ جِدًّا فِي أُصُولِ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ، وَالأُصُولِ الكَبِيرَةِ المُهِمَّةِ، اقْتَصَرْنَا فِيهَا عَلَى مُجَرَّدِ الإِشَارَةِ وَالتَّنْبِيهِ، مِنْ غَيْرِ بَسْطٍ لِلكَلَامِ، وَلَا ذِكْرِ أَدِلَّتِهَا، أَقْرَبُ مَا يَكُونُ لَهَا أَنَّهَا مِنْ نَوْعِ الفِهْرِسْتِ لِلمَسَائِلِ؛ لِتُعْرَفَ أُصُولُهَا وَمَقَامُهَا، وَمَحَلُّهَا مِنَ الدِّينِ، ثُمَّ مَنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي العِلْمِ يَطْلُبُ بَسْطَهَا وَبَرَاهِينَهَا مِنْ أَمَاكِنِهَا، وَإِنْ يَسَّرَ اللهُ وَفَسَحَ فِي الأَجَلِ، بَسَطْتُ هَذِهِ المَطَالِبَ، وَوَضَّحْتُهَا بِأَدِلَّتِهَا.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ هٰذه الأُكتوبة هي (مُخْتَصَرٌ جِدًّا فِي أُصُولِ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ) ((والأصول الكبيرة المهمَّة)) والمختصر ((من الكلام)) ما قلَّ لفظه وجلَّ معناه، وما انطوى عليه هٰذا المصنَّف الوجيز هو حقيقٌ بهذا الوصف؛ فهو قليلُ المباني جليل المعاني، ضمَّنه مصنِّفه رَحِمَهُ اللَّهُ أصولَ العقائد الدِّينيَّة؛ مقتصرًا على مهماتها الكبيرة، جاريًا على الاقتصار على (الإِشَارَةِ وَالتَّنْبِيهِ، مِنْ غَيْرِ بَسْطٍ لِلكَلَامِ، وَلَا ذِكْرِ أَدِلَّتِهَا)، جعله شبيهًا بـ(الفِهْرِسْتِ لِلمَسَائِلِ)؛ أي الكشَّافِ المبيِّن لمسائل الاعتقاد، والفهرستُ أعجميٌّ عُرِّب بمعنى الكشَّاف، ((يطلق على الديوان الذي يجمع الكتب ثم عرب بحذف التاء فقيل: الفَهرس والفِهرس، بفتح الفاء وكسرها))، وبديله المعروف في لسان العرب هو الكشَّاف، والحامل له على جعله على هٰذه الصُّورة هو (لِتُعْرَفَ أُصُولُهَا وَمَقَامُهَا، وَمَحَلُّهَا مِنَ الدِّينِ، ثُمَّ مَنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي العِلْمِ يَطْلُبُ بَسْطَهَا وَبَرَاهِينَهَا مِنْ أَمَاكِنِهَا) أي من الكُتب المطوَّلة في علم الاعتقاد.

وتمنَّى المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُيسِّر الله له فُسحة في الأجل؛ أي سعة في عمره حتى يتمكَّن من بسط هٰذه المطالب وإيضاح أدلَّتها، ولم يقدَّر له رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ذلك، فلم يُعرف أنَّه قيَّد شرحًا على هٰذه المطالب المذكورة في هٰذا المختصر، ((بل هٰذا الشَّرح من جملة الكتب التي دوَّنها رحمه الله تعالى في آخر عمره، على إرادة تقريب مسائل الاعتقاد وتبيينها بلغة قريبة المأخذ، ومن أحسن الكتب الأثرية في العقيدة السَّلفية في بسط الأدلة كتاب «معارج القبول بشرح سلم الوصول» للعلَّامة حافظ الحكمي، فإنَّ هٰذا الكتاب لا نظير له في ضمِّ شتات الأدلَّة الشَّرعية من القرآن والسُّنّة المفيدة للاعتقاد الصَّحيح اعتقاد أهل السُّنَّة والحديث.))

الأَصْلُ الأَوَّلُ:
التَّوْحِيدُ

حَدُّ التَّوْحِيدِ الجَامِعُ لِأَنْوَاعِهِ هُوَ اعْتِقَادُ العَبْدِ وَإِيمَانُهُ بِتَفَرُّدِ الله بِصِفَاتِ الكَمَالِ، وَإِفْرَادُهُ بِأَنْوَاعِ العِبَادَةِ.

فَدَخَلَ فِي هَذَا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي هُوَ اعْتِقَادُ انْفِرَادِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بِالخَلْقِ، وَالرَّزْقِ، وَأَنْوَاعِ التَّدْبِيرِ.

وَتَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَهُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَأَثْبَتَهُ لَـهُ رَسُـولُهُ مِـنَ الأَسْـمَاءِ الحُسْـنَى، وَالصِّـفَاتِ الكَامِلَةِ العُلْيَا مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ.

وَتَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ وَالعِبَادَةِ، وَهُوَ إِفْرَادُهُ وَحْدَهُ بِأَجْنَاسِ العِبَادَةِ، وَأَنْوَاعِهَا، وَأَفْرَادِهَا مِنْ غَيْرِ إِشْرَاكٍ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، مَعَ اعْتِقَادِ كَمَالِ أُلُوهِيَّتِهِ.

فَدَخَلَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ إِثْبَاتُ القَضَاءِ وَالقَدَرِ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّـهُ عَـلَى كُـلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ الغَنِيُّ الحَمِيدُ، وَمَا سِوَاهُ فَقِيرٌ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

وَدَخَلَ فِي تَوْحِيدِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِثْبَاتُ جَمِيعِ مَعَانِي الأَسْمَاءِ الحُسْنَى لله تَعَالَى، الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَالإِيمَانُ بِهَا ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ:

إِيـمَانٌ بِالأَسْمَاءِ.

وَإِيـمَانٌ بِالصِّفَاتِ.

وَإِيـمَانٌ بِأَحْكَامِ صِفَاتِهِ؛ كَالعِلْمِ بِأَنَّهُ عَلِيمٌ ذُو عِلْمٍ وَيَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، قَدِيرٌ ذُو قُدْرَةٍ، وَيَقْـدِرُ عَـلَى كُـلِّ شَيْءٍ، إِلَى آخِرِ مَا لَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ المُقَدَّسَةِ.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي لَا يَنْفَكُّ عَنْهَا؛ كَالسَّـمْعِ، وَالبَصَـرِ، وَالعِلْـمِ، وَالعُلُـوِّ وَنَحْوِهَـا؛ وَالصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ وَهِيَ الصِّفَاتُ المُتَعَلِّقَةُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ كَالكَلَامِ، وَالخَلْقِ، وَالرِّزْقِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالاسْـتِوَاءِ عَـلَى العَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا يَشَاءُ، وَأَنَّ جَمِيعَهَا تَثْبُتُ لله مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَأَنَّهَا كُلَّهَا قَائِمَةٌ بِذَاتِـهِ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا.

وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ يَقُولُ وَيَفْعَلُ، وَأَنَّهُ فَعَّالٌ لِـمَا يُرِيدُ، وَيَتَكَلَّمُ بِـمَا شَاءَ إِذَا شَاءَ كَيْـفَ شَـاءَ، لَـمْ يَـزَلْ بِالكَلَامِ مَوْصُوفًا، وَبِالرَّحْمَةِ وَالإِحْسَانِ مَعْرُوفًا.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الإِيمَانُ بِأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَـزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَأَنَّهُ المُـتَكَلِّمُ بِـهِ حَقًّـا، وَأَنَّ كَلَامَهُ لَا يَنْفَدُ وَلَا يَبِيدُ.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ عَلِيٌّ أَعْلَى، وَأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَمَالِ عُلُوِّهِ وَكَمَالِ قُرْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا، عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بِعَظَمَةِ البَارِي، وَيَعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا أَنَّهُ لَا يُمَاثِلُهُ أَحَدٌ فِي ذَاتِهِ؛ فَلَا يُمَاثِلُهُ أَحَدٌ فِي صِفَاتِهِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ العَقْلِيَّاتِ مَا يُوجِبُ تَأْوِيلَ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا المَعْرُوفِ؛ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا.

وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ حَتَّى يَعْتَقِدَ العَبْدُ أَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ للهِ، وَأَنَّ مَشِيئَتَهُمْ تَابِعَةٌ لِمَشِيئَةِ اللهِ، وَأَنَّ لَهُمْ أَفْعَالًا وَإِرَادَةً تَقَعُ بِهَا أَفْعَالُهُمْ؛ وَهِيَ مُتَعَلَّقُ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَنَافَى الأَمْرَانِ: إِثْبَاتُ مَشِيئَةِ اللهِ العَامَّةِ الشَّامِلَةِ لِلذَّوَاتِ وَالأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ، وَإِثْبَاتُ قُدْرَةِ العَبْدِ عَلَى أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ.

وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ العَبْدِ حَتَّى يُخْلِصَ العَبْدُ للهِ تَعَالَى فِي إِرَادَتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَحَتَّى يَدَعَ الشِّرْكَ الأَكْبَرَ المُنَافِيَ لِلتَّوْحِيدِ كُلَّ المُنَافَاةِ؛ وَهُوَ أَنْ يَصْرِفَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ لِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى.

وَكَمَالُ ذَلِكَ أَنْ يَدَعَ الشِّرْكَ الأَصْغَرَ، وَهُوَ كُلُّ وَسِيلَةٍ قَرِيبَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الشِّرْكِ الأَكْبَرِ؛ كَالحَلِفِ بِغَيْرِ اللهِ، وَيَسِيرِ الرِّيَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالنَّاسُ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ؛ بِحَسَبِ مَا قَامُوا بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ اللهِ، وَالقِيَامِ بِعُبُودِيَّتِهِ.

فَأَكْمَلُهُمْ فِي هَذَا البَابِ مَنْ عَرَفَ مِنْ تَفَاصِيلِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَآلَائِهِ وَمَعَانِيهَا الثَّابِتَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَهِمَهَا فَهْمًا صَحِيحًا؛ فَامْتَلَأَ قَلْبُهُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللهِ، وَتَعْظِيمِهِ وَإِجْلَالِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَالإِنَابَةِ إِلَيْهِ، وَانْجَذَبَ جَمِيعُ دَوَاعِي قَلْبِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَوَقَعَتْ جَمِيعُ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ فِي كَمَالِ الإِيمَانِ، وَالإِخْلَاصِ التَّامِّ الَّذِي لَا يَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنَ الأَغْرَاضِ الفَاسِدَةِ فَاطْمَأَنَّ إِلَى اللهِ مَعْرِفَةً وَإِنَابَةً، وَفِعْلًا وَتَرْكًا، وَتَكْمِيلًا لِنَفْسِهِ وَتَكْمِيلًا لِغَيْرِهِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى هَذَا الأَصْلِ العَظِيمِ.

فَنَسْأَلُ اللهَ مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ.

رتَّب المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه هٰذا في خمسة أصول من مهمَّات أصول الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة، ابتدأها بأصل عظيم وهو التَّوحيد ((لجلالة شأنه وعلوِّ رتبته، فإنَّ المقدَّم يقدَّم، ولما للتَّوحيد بهذه المنزلة العظيمة استحقَّ التَّقديم في البيان، فجعله المصنِّف رحمه الله أوَّل الأصول المبيَّنة ممَّا يتعلَّق باعتقاد أهل السُّنّة والحديث))، واستفتح بيانه له بقوله: (حَدُّ التَّوْحِيدِ الجَامِعُ لِأَنْوَاعِهِ هُوَ اعْتِقَادُ العَبْدِ وَإِيمَانُهُ بِتَفَرُّدِ اللهِ بِصِفَاتِ الكَمَالِ، وَإِفْرَادُهُ بِأَنْوَاعِ العِبَادَةِ) مريدًا بيان حقيقة التَّوحيد الشَّرعيَّة، والمستخرَج من الكتاب والسُّنّة أنَّ التَّوحيد يطلق على معنيين شرعًا:

أحدهما معنًى عام، وهو إفراد الله بحقِّه.

والآخر معنًى خاص وهو إفراد الله بالعبادة.

فـإنَّ التَّوحيـد يُقلَّـب في الخطـاب الشَّـرعي عـلى هٰـذا وهٰـذا، ودُلَّ عليـه بـالنَّص في حـديث معـاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصَّحيحين» وفيه أنَّ النَّبي ﷺ قال له: «أتدري ما حقُّ الله على العباد؟» ثم ذكر له «أن يعبـدوه ولا يشـركوا بـه شيئًا» وجعل التَّوحيد حقًّا لله، فأحسنُ ما قيل في بيان حقيقة التَّوحيد الشَّرعية باعتبار عمومه هو إفراد الله بحقِّه.

وأمَّا بالاعتبار الثَّاني وهو الاعتبار الخاص، فهو إفراد الله بالعبادة، فإنَّ أكثر ذكر التَّوحيد في الكتاب والسُّنَّة إنَّما يجيء على إرادة توحيد العبادة، فكل آية أو حديثٍ ذُكر فيه التَّوحيد فإنَّ مدخله الأوَّل هو توحيد العبادة:

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[الإخلاص] يعني أحدٌ في عبادته، وتبعه بقية متعلَّقات التَّوحيد.

ومنه في «صحيح مسلم» في صفة حجِّ النَّبي ﷺ قول جابر: فأهلَّ بالتَّوحيد؛ يعني بقوله: لبَّيك اللَّهمَّ لبَّيك.. إلى تمام التَّلبية، والمذكور في التَّلبية هو توحيد العبادة، فالتَّوحيد شرعًا يجيء على هٰذين المعنيين العامِّ والخاصِّ.

ثم ذكر المصنِّف بعدُ أنَّه يدخل في هٰـذا توحيـد الرُّبوبيـة وتوحيـد الأسـماء وتوحيـد الألوهيَّـة والعبـادة عـلى التَّرتيب، ووجه دخوله هو أنَّ التَّوحيد -كما تقدَّم- شرعًا هو إفراد الله بحقِّه، وتتبُّـع دلائـل الـوحيين مُبـينٌ أنَّ لله ﷻ ثلاثة حقوق:

أولها حقُّ الرُّبوبيَّة.

وثانيها حقُّ الأسماء والصِّفات.

وثالثها حقُّ الألوهية.

وبُني على هٰذه الحقوق الثَّلاثة وجوب إفراده ﷻ بها، فقيل في تحقيق هٰذا الإفراد: توحيد الرُّبوبية، وتوحيد الألوهيَّة، وتوحيد الأسماء والصِّفات.

ثم بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى حقيقة كل فقال في توحيد الرُّبوبيَّـة: (هُـوَ اعْتِقَـادُ انْفِـرَادِ الـرَّبِّ سُـبْحَانَهُ بِـالخَلْقِ، وَالرَّزْقِ، وَأَنْوَاعِ التَّدْبِيرِ) يعني بأفعاله ﷻ وهو الذي يُشار إليه بقـولهم: توحيـد الرُّبوبيَّـة هـو إفـراد الله بأفعالـه، وهٰذا المذكور في كثير من الكتب غير وافٍ بحقيقة الرُّبوبيَّـة، فـإنَّ توحيـد الرُّبوبيَّـة مركبـة إفـراد الـذَّات وإفـراد الأفعال، **والصَّواب أنَّ توحيد الرُّبوبيَّة هو إفراد الله بذاته وأفعاله.**

وأمَّا توحيد الأسماء والصِّفات فأشار إليه المصنِّف بقوله: (وَتَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَهُـوَ إِثْبَـاتُ مَـا أَثْبَتَـهُ لِنَفْسِهِ، وَأَثْبَتَهُ لَـهُ رَسُولُهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وَالصِّفَاتِ الكَامِلَةِ) **فتوحيد الأسماء والصِّفات شرعًا هـو إفـراد الله بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى**، وهٰذا الإفراد يقتضي ردَّها إلى أصولٍ شرعيَّة كلِّية جماعها ثلاثة:

أوَّلها إثبات ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ.

وثانيها تنزيه الله عمَّا لا يليق به من النَّقائص والعيوب.

وثالثها قطْع الطَّمع عن إدراك كيفيَّة الصِّفات.

فتوحيد الأسماء والصِّفات مبنيٌّ في حقيقة إفراده على وجود هٰذه الأصول الثَّلاثة.

ثم قال المصنِّف ذاكرًا توحيد الألوهية والعبادة: (هُوَ إِفْرَادُهُ وَحْدَهُ بِأَجْنَاسِ العِبَادَةِ، وَأَنْوَاعِهَا وَأَفْرَادِهَا) أي **وتوحيد العبادة هو إفراد الله بالعبادة**، ويسمَّى توحيد الألوهية لما فيه من إفراد الله بالتَّأليه؛ أي بالحبِّ والتعظيم، فإنَّ التَّأليه مبني على الحبِّ والخضوع لله ﷻ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

وَعِبَادَةُ الرَّحْمٰنِ غَايَةُ حُبِّهِ وَخُضُوعِ قَاصِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ

وهٰذان اللَّفظان هما المعبَّر بهما شرعًا، أمَّا لفظ الذُّلِّ فأجنبي عن الكتاب والسُّنَّة مُفارق لمقصود العبادة، كما بُيِّن في غير هٰذا المحل.

فتلخَّص ممَّا مضى أنَّ توحيد الرُّبوبيَّة هو إفراد الله في ذاته.

وأنَّ توحيد الأسماء والصِّفات هو إفراد الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى.

وأنَّ توحيد الألوهية هو إفراد الله بالعبادة.

ثم بيَّن المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى طرفًا ممَّا يندرج في هٰذه الأنواع الثَّلاثة من التَّوحيد، ويرجع إليها، فذكر أنَّ توحيد الرُّبوبيَّة فيه إثبات القضاء والقدر، ووجه ذلك هو ما ذكره الإمام أحمد بقوله: القَدَرُ قدرة الله. وكان أبو الوفاء ابن عقيل ثم أبو العباس ابن تيمية الحفيد يستحسنان هٰذه الكلمة من الإمام أحمد في بيان حقيقة القدر وأنَّه مبنيٌّ على ما لله ﷻ من كمال سُلطانه ونفوذ قدرته ﷻ، فيكون الإيمان بالقضاء والقدر راجع إلى الإقرار بربوبية الله ﷻ، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ الله لم يكن.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى مما يدخل في توحيد الأسماء والصِّفات (إِثْبَاتُ جَمِيعِ مَعَانِي الأَسْمَاءِ الحُسْنَى لله تَعَالَى، الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) والمعنى هو ما دلَّ عليه المبنى، والَّذي يتعلَّقُ به أهل السُّنَّة والجماعة في حقيقة الإثبات هو التَّعلق بالمعاني لا بالكيفيَّات؛ فإنَّ كيفيات الصِّفات مطويَّةٌ عنَّا كما سيأتي بيانه عند موضعه من كلام المصنِّف، وإنَّما يُقَرُّ منها معانيها؛ لأننا خوطبنا بلسان عربي مبين، ومقتضى خطابِنا أن يكون ما جاء في الكتاب والسُّنّة من الصِّفات وُضِع على المعنى المتبادر منها لما تعرفه العرب في لسانها مع تنزيه الله ﷻ عمَّا لا يليق به.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ الإيمان بالأسماء والصِّفات ثلاث درجات، وهٰذه الدَّرجات الثَّلاث هي أركان الإيمان بالأسماء والصِّفات، فإنَّ الإيمان بالأسماء والصِّفات مشيَّد على ثلاثة أركان:

أولها الإيمان بالاسم الإلهي .

وثانيها الإيمان بالصِّفة الإلهية.

وثالثها بحُكم الصِّفة.

فأمَّا **الاسم الإلهي فهو شرعا ما دلَّ على ذات الله مع كمالٍ يتعلَّق بها.**

وأمَّا **الصِّفة الإلهية شرعا فهي ما دلَّ على كمالٍ يتعلَّق بذات الله.**

وأمَّا حكم الصِّفة فإنَّه يطلق على معنيين:

أحدهما أثرها النَّاشئ عنها.

والآخر النِّسبة بين الصِّفة ومتعلَّقها ((فإنَّه يسمَّى حكما لها)).

((ذكر هذين المعنيين لحكم الصِّفة ابن القيم في «الكافية الشَّافية» وابن عيسى في «شرحها» ومحمد خليل هراس في «شرحها» أيضًا)).

وبيان ذلك أنَّ من أسماء الله ﷻ (العليم) **فأوَّل** مراتب الإيمان به أن تؤمن بإثبات هٰذا الاسم لله ﷻ، ثم تُؤمن بعد ذلك بما تضمَّنه من صفة وهي صفة العلم، فإنَّ من قواعد هٰذا الباب عند أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ كلَّ اسم إلٰهي من أسماء الله يتضمَّن صفةً أو أكثر بحسب كما يدلُّ عليه الوضع اللُّغوي، ويساعد عليه الخطاب الشَّرعي، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

أَسْمَاءُ رَبِّنَا عَلَى الصِّفَاتِ مِنَ الأَدِلَّةِ بِذِي الإِثْبَاتِ

فالأسماءُ الإلهيَّة دالَّة على الصِّفات الرَّبَّانية أيضًا، والاسم المتقدِّم العليم دالٌّ على صفة العلم. وأمَّا دلالته على حكم الصِّفة فإنَّه بالنَّظر إلى معناها الأول وهو أثرها فإنَّ من آثار علم الله ﷻ علمُنا نحن فإنَّ العلم الذي يفوز به المخلوق هو من جملة علم الله الذي وفَّقه إلى الإحاطة به.

وبالاعتبار المعنى الثاني وهو النِّسبة بين الصِّفة ومتعلَّقاتِها فإنَّ صفة العلم متعلَّقها المعلومات، والنِّسبة الكائنة بين الصِّفة والمتعلَّق يسمَّى حكمًا للصِّفة.

فهٰذه الأركان الثَّلاثة هي أركان الإيمان بأسماء والصِّفات، ومحلُّها إذا كان الاسم متعدِّيًا، أمَّا إذا كان الاسم لازمًا فإنَّما يدلُّ على إثبات الاسم وعلى إثبات الصِّفة لله.

فمن أسماء ربِّنا ﷻ ما يكون لازمًا غير متعلِّق بغيره كاسمه ﷻ (الحيّ) فالإيمان به يتضمَّن هٰذا الاسم له ﷻ ثم إثبات الصِّفة التي تضمنها وهي الحياة. والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ اقتصر على الأعلى وهو ما تعلَّق بالإيمان بالأسماء المتعديَّة وما يتبع ذلك من الصِّفات وحكم الصِّفة.

ثم ذكر المصنِّف بعد أنَّ ممَّا يدخل في الإيمان بالأسماء والصِّفات (إِثْبَاتُ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ)، وقول أهل العلم: (عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ

بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ) لبيان المفارَقة بين ما يصلح للخالق وما يصلح للمخلوق؛ فإنَّ الخالق يناسبه ما يليق بكماله، والمخلوق يناسبه ما يصلح لحاله، فإنَّ الخالق له الكمال، والمخلوق له النَّقص، وهٰذا من أعظم البراهين في أبواب التَّوحيد؛ سواءً فيما يتعلَّق بتوحيد العبادة أو توحيد الأسماء والصِّفات، أو توحيد الرُّبوبية، فلله كمال يليق بجلاله وللعبد أمر يُناسب حاله.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ممَّا يندرج في ذلك الصِّفات الذَّاتية والصِّفات الفعلية.

والصِّفات الذَّاتية هي الصِّفات الملازمة لذات الله ﷻ فلا تنفكُّ عنه أبدًا كالعلم والحياة وغيرها.

وضبطها ابن الحاج من المالكية أنَّها الصِّفة التي ((يوصف بها و)) لا يوصف الله بمقابلها.

وصفة (العلم) لا يوصف الله بمقابلها وهو الجهل، وصفة (الحياة) لا يوصف الله بمقابلها وهو الموت، وهلمَّ جرًّا.

وأمَّا الصِّفات الفعلية فهي التي تتعلَّق بمشيئة الله ﷻ واختياره، فإن شاء الله ﷻ اتصف بها، وإن شاء الله ﷻ لم يتَّصف بها، وفي مثلها يجوز أن يوصف الله ﷻ بالصِّفة ومقابلها؛ فإنَّ الله ﷻ يوصف بالرَّحمة ويوصف بمقابلها وهو الغضب.

ثمّ ذكر المصنِّف رحمه الله تعالى أنَّ كلَّ صفات الله ﷻ قائمة بذاته أي غير بائنة منه، فإنَّ اتِّصافه ﷻ بالصِّفات يقتضي أن تكون هٰذه الصِّفات تابعةً لذاته وهو موصوف بها، ولذلك قال المصنِّف في تحقيق الصِّفات الفعلية مبيِّنًا معناها: (وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ يَقُولُ وَيَفْعَلُ، وَأَنَّهُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) إلى آخر ما ذكر، والله ﷻ لا يزال موصوفًا بالفعل غير منفكٍّ عنه عزَّ شأنه وتعالى سلطانه.

ثم ذكر ممَّا يدخل في الإيمان بالأسماء والصِّفات (الإِيمَانُ بِأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ) وهٰذه الكلمة تُضبط بضبطين صحيحين:

أحدها منه (بدأ) بالهمز من البداية.

والآخر منه (بدا) بالألف دون همز من البدو؛ يعني الظُّهور.

والمقصود أن الله ﷻ تكلم بالقرآن فيضاف إليه.

ثم قال: (وَإِلَيْهِ يَعُودُ) وفي معناها ثلاثة أقوال لأهل السنة أقواها أنَّه يُرفع إلى الله ﷻ من الصُّدور والسُّطور في آخر الزَّمان لصحَّة الأحاديث الواردة في ذلك مع انعقاد الإجماع عليه، وصنَّف الضِّياء المقدسي كتابا مفردًا ((اسمه «اختصاص القرآن الكريم بعوده إلى الرَّحمٰن الرَّحيم»)) في بيان هٰذه المسألة، وذكر المأثور فيها عن أهل العلم.

ثم ذكر بعد ذلك (أَنَّهُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ حَقًّا، وَأَنَّ كَلَامَهُ لَا يَنْفَدُ وَلَا يَبِيدُ.) ومعنى قولـه: (أَنَّـهُ الْمُتَكَلِّمُ بِـهِ حَقًّـا) أي بحروفه ومعانيه ردًّا على من يقول: إنَّ المعاني من الله وأنَّ الحروف من غيره على خلافٍ في من أضيفت إليـه تلـك الحروف هل هو جبريل أو محمد ﷺ أو غيرهما.

ومعنى كلامه: (وَأَنَّ كَلَامَهُ لَا يَنْفَدُ) يعني لا ينقضي، (وَلَا يَبِيدُ) لا ينتهي، ومحـلُّ ذلـك كلامـه القـدري، أمَّـا كلامه الشَّرعي فقد انتهى إلى القرآن الكريم، فلا يكون بعد القرآن الكريم شيء من كلام الله ﷻ؛ بل آخـر الكـلام الشَّرعي النَّازل على الأنبياء هو ما نزل على محمَّد ﷺ وهو القرآن، أمَّا الكلام الكوني وهو الذي تتعلَّق بـه أحكـام الله ﷻ القدريَّة الكونية فإنَّ الله لا يزال متكلِّما ﷻ .

ثم ذكر أنَّه (دَخَلَ فِي ذَلِكَ الإِيـمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ عَلِيٌّ أَعْلَى، وَأَنَّهُ لَا مُنَافَـاةَ بَـيْنَ كَـمَالِ عُلُـوِّهِ وَكَمَالِ قُرْبِهِ) وهو الذي أشار إليه أبو العباس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في عقيدته إذ قال: عليٌّ في دُنوِّه، قريبٌ في عُلُوِّه.

ممَّا ينبَّه إليه أنَّ القرب الإلهيَّ ليس متعلَّقُهُ جميع الخلق وإنَّما متعلَّقه المؤمنون، فمـن الخطـأ القـول بـأنَّ القـرب الإلهي نوعان:

أحدهما قرب عام لجميع المخلوقين للعلم والاطِّلاع.

والآخر قرب خاص للمؤمنين بالنَّصر والتَّأييد.

فإنَّ الذي جاء في القرآن والسُّنَّة إنَّما هو قرب النَّصر والتَّأييد، وإلى هٰذا أشار أبـو العبـاس ابـن تيميـة الحفيـد وحفيده بالتَّلمذة أبو الفرج ابن رجب، وما جاء من ظواهر الآيات في إثبات قُرب الله ﷻ للخلق كافَّـة فـإنَّما يـراد به الملائكة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾[ق]؛ يعني ملائكتنا أقرب إليه من حبل الوريد.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى (وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِـهِ الكِتَـابُ وَالسُّـنَّةُ؛ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا، عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بِعَظَمَةِ البَارِي) فيسلِّم لله ﷻ ما وصف بـه نفسـه ومـا وصف به رسوله ﷺ معتقدًا أنَّ الله (لَا يُمَاثِلُهُ أَحَدٌ فِي ذَاتِهِ؛ فَلَا يُمَاثِلُهُ أَحَدٌ فِي صِفَاتِهِ.) فإنَّ الفرق الإسلامية قاطبـة مجمعة ذات الله ﷻ سرٌّ مكنونٌ عنَّا لا سبيل إلى العلم بكيفيته، وينبغي أن يكون القول في صفاته كـالقول في ذاتـه؛ فإنَّ القول في الصِّفات فرعٌ عن القول في الذَّات، وهٰذا معنى قولهم رحمهم الله تعالى: (القـول في صـفات الله فـرع عن القول في ذاته) ذكر هٰذه القاعدة جماعة من الأقدمين من الشَّافعية منهم الخطَّابي ثم الخطيب البغـدادي رحمهـم الله تعالى، ثم شيَّدها جماعة بعدهم منهم أبو العباس ابن تيمية الحفيد، وهٰذه القاعـدة توجـد في كـلام جماعـة مـن الشَّافعية قبل أبي العباس ابن تيمية منهم من سمَّينا من الخطَّابي والخطيب وقوام السُّنة الأصبهاني التَّيمي، وهؤلاء كلُّهم من الشَّافعية من أهل السُّنّة والحديث، وقد أشاروا إلى هٰذه القاعدة وشُهرت نسبتها إلى شيخ الإسـلام ابـن

تيمية ظنًّا أنَّ عقائد أهل السُّنّة لا توجد إلَّا في كلام ابن تيمية أبي العباس، وعقائد أهل السُّنّة والجماعة ليست في كلام أبي العباس وحده؛ بل هي في كلام من تقدَّمه من الأئمَّة رحمهم الله تعالى.

ومن نفائس القواعد في هٰذا الباب أنَّه كما يُقال إنَّ ذات الله ﷻ غير معلومة لنَا؛ بل هي مجهولة بكيفيتها، فكذلك كيفية صفات الله ﷻ مجهولة لنا، وإلى ذلك أشار ابن عدُّود في نظمه في «مجمل الاعتقاد» إذ قال:

وَمَا نقولُ في صِفاتِ قُدسهِ ... فرعُ الذي نقولهُ في نَفسهِ

فإن يقُلْ جهميهُم كيفَ استوىٰ ... كيفَ يجيْ فقل كيفَ هُوَا

فكما يمتنع عن منكري الصِّفات أن يقول في ذات الله ما يريد فإنَّه يمتنع عليه أن يقول في صفات الله ﷻ ما يريد.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّه (مَنْ ظَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ العَقْلِيَّاتِ مَا يُوجِبُ تَأْوِيلَ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا المَعْرُوفِ؛ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا.) لأنَّ العقل الصَّحيح لا يخالف النَّقل الصَّريح، فإنَّ النُّقول الصَّحيحة من الكتاب والسُّنَّة لا تأتي بما يخالف العقل.

ومن هنا قال أهل العلم: إنَّ الأنبياء لا يأتون بمحالات العقول، وإنَّما يأتون محارات العقول، يعني ما يحيِّر العقول ويبهرها، أمَّا ما تحيله العقول ولا تقبله فلا يمكن أن يكون ذلك من دعوة الأنبياء والمرسلين.

ثمّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ (لَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ حَتَّى يَعْتَقِدَ العَبْدُ أَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لله) إلى آخر ما ذكر، وهٰذه المسألة تُعرف بمسألة أفعال العباد، وحاصل ما ذكره المصنِّف تبعًا لغيره من أهل السُّنَّة والحديث أنَّ أهل السُّنَّة والحديث يُثبتون للعبد مشيئة وإرادة واختيارًا تابعًا لمشيئة الله ﷻ وقدرته واختياره، فهم لا يقولون: إنَّ العبد يخلق فعله بقدرة واختيار مستقل. ولا يقولون أيضًا: إنَّ العبد مجبور على فعله كالآلة في يد محرِّكها؛ بل له اختيار وقدرة خاضعة لاختيار.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّه (وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ العَبْدِ حَتَّى يُخْلِصَ العَبْدُ لله تَعَالَى فِي إِرَادَتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ) **وحقيقة الإخلاص شرعًا هي تصفية القلب من إرادة غير الله.** فإذا أُخْلِي من التَّطلُّع إلى غير إرادة الله ﷻ صار ذلك إخلاصًا.

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ما يترتَّب على توحيد العبادة والإخلاص لله من البراءة من الشِّرك الأكبر والشِّرك الأصغر، وذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ما يُفرَّق به بين الشِّرك الأكبر والشِّرك الأصغر، وهما قسمان متقابلان لبيان قسمة الشِّركِ باعتبار قدره فإنَّ الشِّرك يُقسَّم باعتبارات عدَّة: منها تقسيمه باعتبار قدره، فيُقسم إلى قسمين:

أوَّلهما الشِّرك الأكبر.

وثانيهما الشِّرك الأصغر.

وهٰذه المقالة ليست من مقالات الوهابية وأصحابهم؛ بل هٰذه موجودة في أقوال الصَّحابة ﷺ فقد روى الحاكم في «المستدرك» بسند صحيح عن شدَّاد بن أوس قال: كنَّا نعد الرِّياء على عهد رسول الله ﷺ من الشِّرك الأصغر. فعيَّن الشِّرك الأصغر وبيَّن واحدًا من أنواعه، فتقسيم الشِّرك إلى أصغر وأكبر شيءٌ قديم موجود في كلام الصَّحابة فمن بعدهم رحمهم الله تعالى.

إلَّا أنَّ الجهل بتوحيد العبادة هو الذي آل بالنَّاس إلى استنكار هٰذه المقالات ونسبتها إلى ابن تيمية أو ابن عبد الوهاب مع أنَّ هذين الرَّجلين لو جاءا بشيء لم يأت به من قبلهما من الأئمة تُرك واطُّرح، فإنَّ العبرة بالاتباع؛ الاتباع للصَّحابة وللتَّابعين وأتباع التَّابعين وأئمَّة الهدى من القدامى ممَّن كانوا في الصَّدر الأوَّل من علماء أهل السُّنَّة والجماعة والحديث، فينبغي للعبد أن يحرص على معرفة عقيدته، وأنَّ هٰذه العقيدة لا تُنسب لأحد من النَّاس دون أحد؛ بل هي عقيدة المسلمين التي أخذها الصَّحابة عن النَّبي ﷺ، وأخذها التَّابعون عن الصَّحابة، وأخذها أتباع التَّابعون عن التَّابعين، ولا توجد بحمد لله مسألة من المسائل المقيَّدة في كتب أهل السنة والجماعة إلا ولها أصل في كلام الأوَّلين، وربَّما مرَّ على أحدنا كلام بعض المصنِّفين من المتأخِّرين من أهل السُّنَّة والجماعة: بما عرفت ربك؟ قال: بآياته ومخلوقاته. ويظنُّون أنَّ هٰذه الكلمة وليدة القرن الثَّاني عشر، وهي مروية عن أبي يوسف القاضي أحد أصحاب أبي حنيفة عند اللَّالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة».

فالمقصود أن هٰذه الإلماعة أن تعرف أنَّ المقيَّدات في علوم الاعتقاد عند أهل السُّنّة والجماعة هي أثريَّة سلفيَّة مأخوذة عن الصَّحابة والتَّابعين وأتباع التَّابعين، وليست دينًا لمن نشأ في القرن السَّابع والثَّامن، أو من نشأ في القرن الحادي عشر والثَّاني عشر إلى يومنا هٰذا.

وقد ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ما ينضبط به الشِّرك الأكبر والأصغر فجعل الشِّرك نوع من أنواع العبادة لغير الله ﷻ، وجعل الشِّرك الأصغر (هُوَ كُلُّ وَسِيلَةٍ قَرِيبَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الشِّرْكِ الأَكْبَرِ).

وأحسن من هٰذين الضَّابطين وأبين أن يقال:

الشِّرك الأكبر هو جعل شيء من حقِّ الله لغيره ممَّا يتعلَّق بأصل الإيمان.

وأن يقال في **الشِّرك الأصغر جعْل شيءٍ من حقِّ الله لغيره ممَّا يتعلَّق بكمال الإيمان.**

هٰذا ضابط حسن مفرِّق للشِّرك الأكبر والشِّرك الأصغر بعضهما عن بعض.

وذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في أنواع الشِّرك الأصغر يسير الرِّياء، وهو تابع بهذا كلام أبي عبد الله ابن القيم في «مدارج السَّالكين» وفي «الجواب الكافي»، ((وسليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»)) والصَّحيح أنَّ الرِّياء كلَّه شرك أصغر، وليس يسيره، وهو الوارد في الآثار، ومنه أثر شداد بن أوس المتقدِّم من قوله: كنَّا نعدُّ الرِّياء من الشِّرك الأصغر. فلم: يقل يسير الرِّياء. ((وإسناده حسن))

وهذين الإمامين مع غيرهما من متأخري أهل السُّنّة دخل عليهما الدَّاخل من عدم التَّفريق بين أثر الرِّياء في الفعل وأثره في الفاعل، فأثره في الفعل لا يفرَّق فيه بين يسيره وكثيره، وأما أثره في الفاعل فجاء الكتاب والسُّنّة بالتَّفريق بين جريانه قلة وكثرة.

والمقصود أن هٰذه الجملة متعقَّبة، وأبين شيء يبيِّن لك عن تعقُّبها أنَّ الآثار صحَّت بذكر أنَّ الرِّياء كلّه شرك أصغر وليس يسيره.

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ (النَّاس فِي التَّوْحِيدِ عَلَى دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ؛ بِحَسَبِ مَا قَامُوا بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الله، وَالقِيَامِ بِعُبُودِيَّتِهِ)، فهم متفاوتون في ذلك بحسب ما يجدونه في قلوبهم من عبودية الله ﷻ، فإنَّ التَّوحيد مبنيٌّ على إقبال القلب على الله ﷻ والميل عمّا سواه، ولأجل هٰذا سُمِّيت ملَّة التَّوحيد بالملَّة الحنيفيَّة لتضمُّنها إقبال القلب على الله وحده والميل عما سواه، فإذا حاد المرء عن ذلك وتعلَّق قلبه عن غيره فقد ضعُف معنى التَّوحيد الذي هو مخلوق له في ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في نونيته :

هربوا من الرِّق الذي خُلِقوا له فبلوا برقِّ النَّفس والشَّيطان

فالرِّق الذي خلق له الإنسان أن يكون عبدًا لله ﷻ، وإذا خرج إلى رقٍّ سواه فقد حصل له النَّقص؛ لأنَّ الرِّق لله كمال، والرِّقَّ لغيره نقص.

ثم ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ أكمل النَّاس حالًا (امْتَلَأَ قَلْبُهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الله، وَتَعْظِيمِهِ وَإِجْلَالِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَالإِنَابَةِ إِلَيْهِ) إلى أن قال: (فَاطْمَأَنَّ إِلَى الله مَعْرِفَةً وَإِنَابَةً، وَفِعْلًا وَتَرْكًا، وَتَكْمِيلًا لِنَفْسِهِ وَتَكْمِيلًا لِغَيْرِهِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى هَذَا الأَصْلِ العَظِيمِ) الذي هو توحيد الله ﷻ، ولهٰذا تجيء دعوة التَّوحيد اتِّباعًا للأنبياء والمرسلين في تحصيل الأصل الأعظم الذي يصلح به النَّاس، فإنَّ النَّاس لا تستقيم أمورهم ولا تنتظم أحوالهم في أمور دينهم ودنياهم إلَّا بالتَّوحيد.

الأَصْلُ الثَّاني:
الإِيمَانُ بِنُبُوَّةِ جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ عُمُومًا، وَنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ خُصُوصًا

وَهَذَا الأَصْلُ مَبْنَاهُ عَلَى أَنْ يَعْتَقِدَ وَيُؤْمِنَ بِأَنَّ جَمِيعَ الأَنْبِيَاءِ قَدِ اخْتَصَّهُمُ اللهُ بِوَحْيِهِ وَإِرْسَالِهِ، وَجَعَلَهُمْ وَسَائِطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي تَبْلِيغِ شَرْعِهِ وَدِينِهِ.

وَأَنَّ اللهَ أَيَّدَهُمْ بِالبَرَاهِينِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِمْ، وَصِحَّةِ مَا جَاءُوا بِهِ، وَأَنَّهُمْ أَكْمَلُ الخَلْقِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَأَصْدَقُهُمْ وَأَبَرُّهُمْ، وَأَكْمَلُهُمْ أَخْلَاقًا وَأَعْمَالًا.

وَأَنَّ اللهَ خَصَّهُمْ بِخَصَائِصَ وَفَضَائِلَ لَا يَلْحَقُهُمْ فِيهَا أَحَدٌ، وَأَنَّ اللهَ بَرَّأَهُمْ مِنْ كُلِّ خُلُقٍ رَذِيلٍ.

وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ فِيمَا يُبَلِّغُونَ عَنِ اللهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ فِي خَبَرِهِمْ وَتَبْلِيغِهِمْ إِلَّا الحَقُّ وَالصَّوَابُ.

وَأَنَّهُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِمْ، وَبِكُلِّ مَا أُوتُوهُ مِنَ اللهِ، وَمَحَبَّتُهُمْ وَتَعْظِيمُهُمْ؛ وَأَنَّ هَذِهِ الأُمُورَ ثَابِتَةٌ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى أَكْمَلِ الوُجُوهِ.

وَأَنَّهُ يَجِبُ مَعْرِفَةُ جَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرْعِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَالإِيمَانُ بِذَلِكَ، وَالْتِزَامُ طَاعَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ بِتَصْدِيقِ خَبَرِهِ، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ؛ قَدْ نَسَخَتْ شَرِيعَتُهُ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ، وَأَنَّ نُبُوَّتَهُ وَشَرِيعَتَهُ بَاقِيَةٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَلَا شَرِيعَةَ غَيْرَ شَرِيعَتِهِ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

وَيَدْخُلُ فِي الإِيمَانِ بِالرُّسُلِ الإِيمَانُ بِالكُتُبِ؛ فَالإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ يَقْتَضِي الإِيمَانَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، فَلَا يَتِمُّ الإِيمَانُ بِهِ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ عِلْمًا بِذَلِكَ، وَتَصْدِيقًا وَاعْتِرَافًا وَعَمَلًا، كَانَ أَكْمَلَ إِيمَانًا.

وَالإِيمَانُ بِالمَلَائِكَةِ وَالقَدَرِ دَاخِلٌ فِي هَذَا الأَصْلِ العَظِيمِ.

وَمِنْ تَمَامِ الإِيمَانِ بِهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَوْ حِسِّيٌّ عَلَى خِلَافِهِ، كَمَا لَا يَقُومُ دَلِيلٌ نَقْلِيٌّ عَلَى خِلَافِهِ، فَالأُمُورُ العَقْلِيَّةُ أَوِ الحِسِّيَّةُ النَّافِعَةُ تَجِدُ دِلَالَةَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُثْبِتَةً لَهَا، حَاثَّةً عَلَى تَعَلُّمِهَا وَعَمَلِهَا، وَغَيْرُ النَّافِعِ مِنَ المَذْكُورَاتِ لَيْسَ فِيهَا مَا يَنْفِي وُجُودَهَا، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ يَنْهَى وَيَذُمُّ الأُمُورَ الضَّارَّةَ مِنْهَا.

وَيَدْخُلُ فِي الإِيمَانِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ بَلْ وَسَائِرُ الرُّسُلِ..

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى الأصل الثَّاني من الأصول الخمسة المذكورة في هٰذا الكتاب وهو (الإِيمَانُ بِنُبُوَّةِ جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ عُمُومًا، وَنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ خُصُوصًا) ومبنى هٰذا الأصل كما قال: (أَنْ يَعْتَقِدَ وَيُؤْمِنَ بِأَنَّ جَمِيعَ الأَنْبِيَاءِ قَدِ

اخْتَصَّهُمُ اللهُ بِوَحْيِهِ وَإِرْسَالِهِ، وَجَعَلَهُمْ وَسَائِطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي تَبْلِيغِ شَرْعِهِ وَدِينِهِ) فإنَّ الله ﷻ لما خلق الخلق أمرهم بعبادته؛ ولٰكِن عقولهم لا تستقلُّ بمعرفة ما يجب لله من العبادة، فجعل ﷻ من الخلق من يبلِّغهم ما يجب عليهم من العبادة وهم الأنبياء والرُّسل، فالأنبياء والرُّسل هم وسائط للتَّبليغ بين الله وبين خلقه، وعلم أنَّ ما عدا ذلك من معنى الواسطة للرَّسول منفيَّة، وإنَّما المعنى المثبت شرعًا للواسطة في حقِّ الرُّسل والأنبياء أنَّهم وسائط في تبليغ الدِّين بين الله وخلقه ((وليست واسطة شفاعة ونفع، فإنَّ الواسطة تقع على معانٍ عدَّة بسطها أبو العباس ابن تيمية الحفيد في رسالة «الواسطة بين الله وخلقه»)).

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ الله أيَّد الأنبياء بالبراهين؛ يعني بالأدلَّة الدَّالَّة على صدقهم وصحَّة ما جاؤوا به، ممَّا يسمى بالمعجزات، وهٰذه لفظة أجنبية عن الكتاب والسُّنَّة مبنية على الخارق عند المعتزلة، وقاعدة الخارق عند المعتزلة طويلة الضَّرع طويلة الفروع، تتعلَّق بمعجزات الأنبياء وكرامات والأولياء وبأحوال السَّحرة والمشعوذين، وصار لها مدد من الأثر في مقالات أهل السُّنّة والجماعة حتى دخل هٰذا اللَّفظ الأجنبيُّ بينهم، وكان القدماء من أهل السنة والجماعة يسمونها: دلائل النُّبوَّة ولا يسمونها معجزات النُّبوَّة.

ودلائل النُّبوّة عندهم شرعًا هي الآيات العظيمة الدَّالة على صدق الأنبياء.

هٰذا هو حدُّ آيات الأنبياء وأعلامهم ودلائل نبوَّتهم، وأمَّا تسميتها بالمعجزات، ثم قولهم بأنَّ المعجزة هي الأمر الخارق للعادة المقترن بدعوى النُّبوَّة، فهٰذا عليه اعتراضات ليس هٰذا محلّ بيانها، لٰكِن الذي ينبغي أن تعرفه أنَّ الذي دلَّ عليه القرآن والسُّنّة أنَّ أعلام النُّبوة وأدلتها هي الآيات العظيمة التي دلَّت على صدق الأنبياء.

ثمّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (وَأَتَمَّهُمْ أَكْمَلُ الخَلْقِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَأَصْدَقُهُمْ وَأَبَرُّهُمْ، وَأَكْمَلُهُمْ أَخْلَاقًا وَأَعْمَالًا. وَأَنَّ اللهَ خَصَّهُمْ بِخَصَائِصَ وَفَضَائِلَ لَا يَلْحَقُهُمْ فِيهَا أَحَدٌ، وَأَنَّ اللهَ بَرَّأَهُمْ مِنْ كُلِّ خُلُقٍ رَذِيلٍ.) فهم أكمل النَّاس حالًا وأتمُّهم إيمانًا .

ثم ذكر (أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ فِيمَا يُبَلِّغُونَ عَنِ اللهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ فِي خَبَرِهِمْ وَتَبْلِيغِهِمْ إِلَّا الحَقُّ وَالصَّوَابُ) ولفظ العصمة أجنبيٌّ عن الكتاب والسُّنّة بهذا المعنى، لا بالمعنى اللُّغوي، فإنَّ المعنى اللُّغوي موجود في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾[المائدة:٦٧]؛ لٰكِن على إرادة أنَّه لا يدخل عليهم الخلل في البلاغ فهٰذا غير موجود، وإنَّما الموجود في الكتاب والسُّنّة هو الصِّدق، ولهٰذا سُمِّي النَّبي ﷺ في عُرف الصَّحابة والتَّابعين وأتباعهم بالصَّادق المصدوق، ولم يسمَّ ﷺ بالمعصوم، وإنَّما وقع تسميته ﷺ بالمعصوم في كلام جماعة من المتأخِّرين، وهم يريدون المعنى المقدَّم؛ لكنَّه لفظ أجنبي ليس في الكتاب والسُّنّة كما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «النُّبوات» في كلام له عن العصمة.

ثم ذكر (أَنَّهُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِمْ، وَبِكُلِّ مَا أُوتُوهُ مِنَ اللهِ) ويجب على العبد (مَحَبَّتُهُمْ وَتَعْظِيمُهُمْ؛ وَأَنَّ هَذِهِ الأُمُورَ ثَابِتَةٌ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى أَكْمَلِ الوُجُوهِ.).

ثم ذكر (أَنَّهُ يَجِبُ مَعْرِفَةُ جَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرْعِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَالإِيمَانُ بِذَلِكَ، وَالْتِزَامُ طَاعَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ بِتَصْدِيقِ خَبَرِهِ، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ.) ومعرفة ما جاء به النَّبيُّ ﷺ نوعان:

أحدهما المعرفة الإجماليَّة.

والآخر المعرفة التَّفصيليَّة.

فأمَّا المعرفة الإجماليَّة فهي **الإحاطة بكلِّيات الدِّين ممَّا لا يصحُّ دين العبد إلَّا به**، فهٰذا قدرٌ واجب على كلِّ أحد من المسلمين، لا يستثنى منه أحد.

وأمَّا المعرفة التَّفصيلية فلا حدَّ لها، فالعلم بتفاصيل ما جاء النَّبي ﷺ لا ينتهي إلى حدٍّ محدود، والنَّاس فيه متفاوتون، وما يجب عليهم يختلف بحسب أقدارهم؛ فما يجب على المفتي والقاضي والمعلِّم غير ما يجب على آحاد النَّاس.

ثم ذكر أنَّ من الإيمان بالنَّبي ﷺ الإيمان (أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ) وهٰذه على ضبطين:

أحدهما أنَّه خاتِم اسم فاعل؛ يعني آخر الأنبياء.

والآخر خاتَم اسم آلة بمعنى الطَّابع الذي يطبع به على الأنبياء، فلا يأتي أحد بعده البتَّة.

و(قَدْ نَسَخَتْ شَرِيعَتُهُ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ، وَأَنَّ نُبُوَّتَهُ وَشَرِيعَتَهُ بَاقِيَةٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ) ونسخ الشَّريعة الذي يُذكر عند أهل العلم لا يريدون به أنَّ جميع ما في الشَّرائع السَّابقة من أديان الأنبياء قد نسخ، وقد يبقى في دين الإسلام منه شيء، وإنما يريدون أنَّ العبادة صارت مرهونة بما جاء به النَّبي ﷺ، فلا يجوز للعبد أن يتعبَّد بشيء ما جاء به النَّبي ﷺ ولذلك قال المصنِّف: (وَلَا شَرِيعَةَ غَيْرَ شَرِيعَتِهِ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ) يعني في الأمور كلِّها.

ثم قال: (وَيَدْخُلُ فِي الإِيمَانِ بِالرُّسُلِ الإِيمَانُ بِالكُتُبِ) لأنَّ الكتب تنزل على الأنبياء والرُّسل ولا تنزل على غيرهم، ولهٰذا صار الإيمان بالكتب تابعًا للإيمان بالرُّسل؛ لأنَّه لا يوجد كتابٌ بلا رسول، إنَّما يوجد رسول معه كتاب وقد يوجد رسول ليس له كتاب.

ثم قال: (فَالإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ يَقْتَضِي الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، فَلَا يَتِمُّ الإِيمَانُ بِهِ إِلَّا بِذَلِكَ.) فلا يصيرُ العبد مؤمنًا حتى يؤمن بجميع ما في الكتاب والسُّنَّة ولا يُنكر شيئًا منه؛ لأنَّ الكتاب والسُّنَّة كلاهما وحيٌ من الله ﷻ كما قال تعالى في وصف سنّة النَّبيِّ ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[النَّجم] فالكتاب والسُّنَّة كلامهما وحيٌ، وفي ذلك أنشد الحافظ حكمي في «وسيلة الحصول»:

فسنَّة النَّبيِّ وحي ثان عليهما قُلْ: أطلق الوحيان.

ثم ذكر أن (كُلُّ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ عِلْمًا بِذَلِكَ، وَتَصْدِيقًا وَاعْتِرَافًا وَعَمَلًا، كَانَ أَكْمَلَ إِيمَانًا) فمن مقاصد طلب العلم أن يحصِّل الإنسان كمال الإيمان، فإنَّ كمال الإيمان لا يحصِّله العابد، ولو صام نهاره وقام ليله، وإنَّما يحصِّله من كان عارفًا بما جاء به النَّبي ﷺ من الدِّين مصدقًا له بالعمل.

ثم ذكر أنَّ (الإِيمَانُ بِالمَلَائِكَةِ وَالقَدَرِ دَاخِلٌ فِي هَذَا الأَصْلِ العَظِيمِ) لأنَّ الكتب النَّازلة على الأنبياء والرُّسل نزلت عليهم بواسطة ملكٍ هو جبريل -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فهو الذي ينزل بالوحي على الأنبياء، وربَّما نزل ببعض الوحي بعض الملائكة؛ لٰكِن الأصل أنَّ النَّازل بالوحي هو جبريل -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، ويؤمن العبد بالملائكة تبعًا لنزول أكبرهم وهو جبريل على الأنبياء بذلك ولتضمُّن كتب الأنبياء الإيمان بالملائكة والقدر صار تابعًا لهٰذا الأصل العظيم.

ثم ذكر أنَّ (مِنْ تَمَامِ الإِيمَانِ بِهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ) أي مردُّه إلى العقل (أَوْ حِسِّيٌّ) أي مردُّه إلى الحس (عَلَى خِلَافِهِ، كَمَا لَا يَقُومُ دَلِيلٌ نَقْلِيٌّ عَلَى خِلَافِهِ، فَالأُمُورُ العَقْلِيَّةُ أَوِ الحِسِّيَّةُ النَّافِعَةُ تَجِدُ دِلَالَةَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُثْبِتَةً لَهَا، حَاثَّةً عَلَى تَعَلُّمِهَا وَعَمَلِهَا) فكلُّ ما يحتاج إليه النَّاس من أمور دينهم ودنياهم فإنَّ القرآن والسُّنّة متضمِّنٌ للأمر به والحثِّ عليه، ولا تجد في دلائل الوحيين ما يخالف الأدلة العقلية أو الحسية لٰكِن مدارك الخلق في فهم الكتاب والسُّنَّة ومعرفة ما يكون من منازل الدَّليل العقلي والحسي فيها تختلف؛ فربَّما ادَّعى دَعِيٌّ أن هٰذا الدَّليل العقلي يخالف ما جاء في القرآن أو السُّنّة وأوتي الرَّجل من فهمه، ولو أنَّه سلَّم للكتاب والسُّنَّة لجعل الله له نورًا وبصيرةً يفهم بها مرتبة ذلك الدَّليل العقلي أو الحسي من دلالة الكتاب والسُّنّة.

ثم ذكر أنَّ غير النَّافع من المذكورات جاء الشَّرع ينهى عنه ويحذِّر منه، فالأمور المذمومة الضَّارة جاءت الشَّريعة بكلِّيات تحذِّر منها، والدِّين مبني على الأصول والكلِّيات لكماله؛ فإنَّ الدِّين لم يأت تفريعًا للأجزاء، فإنَّ الأجزاء متجدِّدة تتجدَّد للناس بحسب أزمانهم وبلدانهم وأحوالهم، فمن تطلَّب أن يجد في الكتاب والسُّنَّة حكم فرع باسمه فإنَّه سيفقد كثيرًا منه، لأن هٰذا من [السَّفاهة] وقلَّة البلاغة والبيان؛ لٰكِن من التمس الأصول الكليات والقواعد الكاملة في الكتاب والسُّنَّة فسيجد ما يبيِّن حكم كلِّ شيء يحتاجه النَّاس، فالدِّين الشَّرعي وافٍ للنَّاس في كلِّ زمان ومكان فيما يحتاجونه في أبواب السِّياسة والحكم، أو في أبواب الاقتصاد والمال، أو في أبواب الأخلاق والثقافة.. أو غيرها مما يجد في الحياة. ومن يظنُّ اليوم أنَّ الدَّعوة إلى الحكومات المدنيَّة والحرِّيَّات العامَّة ممَّا يُنسب إلى مواثيق الأمم المتَّحدة وحقوق الإنسان أنَّ الشَّريعة لم تأت بما ينظِّم هٰذا ويكفله فإنَّ هٰذا من الإيمان بالطَّواغيت، والذين من قبل ينهون عن الإيمان بالطَّواغيت صاروا اليوم يؤمنون بهذه الطَّواغيت، فإن ما خرج عن الكتاب والسُّنّة ممَّا يتحاكم إليه النَّاس من جهاتٍ معقودٍ عليها الأمر ممَّا تعرفون ولا يخفى عنكم، هٰذه جهات لم يأمر الشَّرع بالتَّحاكم معها، وجاءت دلالة الكتاب والسُّنّة فيما يبيِّن كيفيَّة التَّعامل منها، وكيف يمكن للحاكم

المسلم أن يكون تواصل معها دون إضرار بأهل بلده ولا وقوع بما حرَّمه الله ﷻ، ولٰـكِـن الشَّـأن أن صـار اليـوم بعض المتشرِّعة يدعو إلى مواثيق الإنسان والحريات العامة تحت مِظلَّة الأمم المتَّحدة أو غيرها مـن المِظـلَّات التـي يجزم كلُّ مسلم أنَّ الله ﷻ ما تعبَّدنا ولا أمرنا بالتَّحاكم إليها، وهٰذا من جملة الخلل في الإيـمان بالأنبيـاء والرُّسـل، فدين النَّبي ﷺ الذي جاء به كفيل بكل ما يصلح النَّاس وتستقيم له به حياتهم بالأولى والآخرة.

الأَصْلُ الثَّالِثُ:
الإِيمَانُ بِاليَوْمِ الآخِرِ

فَكُلُّ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ؛ كَأَحْوَالِ البَرْزَخِ، وَأَحْوَالِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الحِسَابِ وَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَالمِيزَانِ، وَالصُّحُفِ المَأْخُوذَةِ بِاليَمِينِ وَالشِّمَالِ، وَالصِّرَاطِ، وَأَحْوَالِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَحْوَالِ أَهْلِهَا، وَأَنْوَاعِ مَا أَعَدَّ اللهُ فِيهَا لِأَهْلِهَا إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، فَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى الأصل الثَّالث من أصول كتابه وهو (الإِيمَانُ بِاليَوْمِ الآخِرِ) ثم أشار إلى ضبطه بقوله: (فَكُلُّ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ) فاليوم الآخر هو اسم لما يكون بعد الموت.

والإيمان باليوم الآخر يكون بالإيمان بما جاء في الكتاب والسُّنَّة من الخبر عما يكون بعد الموت ممَّا ذكر المصنِّف طرفا منه بقوله: (كَأَحْوَالِ البَرْزَخِ، وَأَحْوَالِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الحِسَابِ) إلى أن قال: (فَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ) فكلُّ جاء في الكتاب والسُّنّة ممَّا يبيِّن بعد الموت فهو ممَّا يندرج في حقيقة الإيمان باليوم الآخر.

وهٰهنا سؤال وهو: لماذا ضبط المصنِّف وقبله أبو العباس في «العقيدة الواسطية» أنَّ الإيمان باليوم الآخر يكون بما بعد الموت، ولم يذكرا الإيمان بالموت ؟

لأنَّ الموت لا يمكن أن يجحده أحدٌ؛ فإنَّ النَّاس جميعًا على اختلاف مللهم ونحلهم وأممهم مقرُّون بأنَّ الموت واقع بهم كان الشَّأن بما يكون بعده.

الأَصْلُ الرَّابِعُ:
مَسْأَلَةُ الإِيمَانِ

فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَعْتَقِدُونَ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ مِنْ أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ تَصْدِيقُ القَلْبِ؛ المُتَضَمِّنِ لِأَعْمَالِ الجَوَارِحِ، فَيَقُولُونَ: الإِيمَانُ اعْتِقَادَاتُ القُلُوبِ وَأَعْمَالُهَا، وَأَعْمَالُ الجَوَارِحِ، وَأَقْوَالُ اللِّسَانِ، وَأَنَّهَا كُلَّهَا مِنَ الإِيمَانِ.

وَأَنَّ مَنْ أَكْمَلَهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَقَدْ أَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنِ انْتَقَصَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدِ انْتَقَصَ مِنْ إِيمَانِهِ.

وَهَذِهِ الأُمُورُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَعْلَاهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ.

وَيُرَتِّبُونَ عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ النَّاسَ فِي الإِيمَانِ دَرَجَاتٌ: مُقَرَّبُونَ، وَأَصْحَابُ يَمِينٍ، وَظَالِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، بِحَسَبِ مَقَامَاتِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَالإِيمَانِ.

وَأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ فَمَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا نَقَصَ إِيمَانُهُ الوَاجِبُ، مَا لَمْ يَتُبْ إِلَى اللهِ.

وَيُرَتِّبُونَ عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ النَّاسَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

- مِنْهُمْ مَنْ قَامَ بِحُقُوقِ الإِيمَانِ كُلِّهَا؛ فَهُوَ المُؤْمِنُ حَقًّا.
- وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَكَهَا كُلَّهَا؛ فَهَذَا كَافِرٌ بِاللهِ تَعَالَى.
- وَمِنْهُمْ مَنْ فِيهِ إِيمَانٌ وَكُفْرٌ، أَوْ إِيمَانٌ وَنِفَاقٌ، أَوْ خَيْرٌ وَشَرٌّ، فَفِيهِ مِنْ وِلَايَةِ اللهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِكَرَامَتِهِ بِحَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الإِيمَانِ، وَفِيهِ مِنْ عَدَاوَةِ اللهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِعُقُوبَةِ اللهِ بِحَسَبِ مَا ضَيَّعَهُ مِنَ الإِيمَانِ.

وَيُرَتِّبُونَ عَلَى هَذَا الأَصْلِ العَظِيمِ أَنَّ كَبَائِرَ الذُّنُوبِ، وَصَغَائِرَهَا الَّتِي لَا تَصِلُ بِصَاحِبِهَا إِلَى الكُفْرِ تُنْقِصُ إِيمَانَ العَبْدِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلَامِ، وَلَا يَخْلُدُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

وَلَا يُطْلِقُونَ عَلَيْهِ الكُفْرَ كَمَا تَقُولُ الخَوَارِجُ، أَوْ يَنْفُونَ عَنْهُ الإِيمَانَ كَمَا تَقُولُهُ المُعْتَزِلَةُ، بَلْ يَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ؛ فَمَعَهُ مُطْلَقُ الإِيمَانِ، وَأَمَّا الإِيمَانُ المُطْلَقُ فَيُنْفَى عَنْهُ.

وَبِهَذِهِ الأُصُولِ يَحْصُلُ الإِيمَانُ بِجَمِيعِ نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ الإِسْلَامَ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ، وَأَنَّ التَّوْبَةَ تَجُبُّ مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ مَنِ ارْتَدَّ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَمَنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ.

وَيُرَتِّبُونَ أَيْضًا عَلَى هَذَا الأَصْلِ صِحَّةَ الاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيمَانِ فَيَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لِأَنَّهُ يَرْجُو مِنَ اللهِ تَعَالَى تَكْمِيلَ إِيمَانِهِ فَيَسْتَثْنِي لِذَلِكَ، وَيَرْجُو الثَّبَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى المَمَاتِ، فَيَسْتَثْنِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ مِنْهُ بِحُصُولِ أَصْلِ الإِيمَانِ.

وَيُرَتِّبُونَ أَيْضًا عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ الحُبَّ وَالبُغْضَ أَصْلُهُ وَمِقْدَارُهُ تَابِعٌ لِلإِيمَانِ؛ وُجُودًا وَعَدَمًا، وَتَكْمِيلًا وَنَقْصًا، ثُمَّ يَتْبَعُ ذَلِكَ الوَلَايَةُ وَالعَدَاوَةُ؛ وَلِهَذَا مِنَ الإِيمَانِ الحُبُّ فِي اللهِ وَالبُغْضُ للهِ، وَالوَلَايَةُ للهِ وَالعَدَاوَةُ للهِ.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى الإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَتِمُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِهِ.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَحَبَّةُ اجْتِمَاعِ المُؤْمِنِينَ، وَالحَثُّ عَلَى التَّآلُفِ وَالتَّحَابُبِ وَعَدَمِ التَّقَاطُعِ.

وَيَبْرَأُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ مِنَ التَّعَصُّبَاتِ وَالتَّفَرُّقِ وَالتَّبَاغُضِ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذِهِ القَاعِدَةَ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الإِيمَانِ، وَلَا يَرَوْنَ الاخْتِلَافَ فِي المَسَائِلِ الَّتِي لَا تَصِلُ إِلَى كُفْرٍ، أَوْ بِدْعَةٍ مُوجِبَةٍ لِلتَّفَرُّقِ.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى الإِيمَانِ مَحَبَّةُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِمْ وَعَمَلِهِمْ، وَأَنَّ لَهُمْ مِنَ الفَضْلِ وَالسَّوَابِقِ وَالمَنَاقِبِ مَا فُضِّلُوا بِهِ عَنْ سَائِرِ الأُمَّةِ.

وَيَدِينُونَ بِمَحَبَّتِهِمْ وَنَشْرِ فَضَائِلِهِمْ، وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّهُمْ أَوْلَى الأُمَّةِ بِكُلِّ خَصْلَةٍ حَمِيدَةٍ، وَأَسْبَقُهُمْ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَأَبْعَدُهُمْ عَنْ كُلِّ شَرٍّ.

وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الأُمَّةَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْ إِمَامٍ يُقِيمُ لَهَا دِينَهَا وَدُنْيَاهَا، وَيَدْفَعُ عَنْهَا عَادِيَةَ المُعْتَدِينَ.

وَلَا تَتِمُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللهِ تَعَالَى.

وَيَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ بِاليَدِ، وَإِلَّا بِاللِّسَانِ، وَإِلَّا فَبِالقَلْبِ، عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَطُرُقِهِ المَرْعِيَّةِ.

وَبِالجُمْلَةِ فَيَرَوْنَ القِيَامَ بِكُلِّ الأُصُولِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الوَجْهِ الشَّرْعِيِّ: مِنْ تَمَامِ الإِيمَانِ وَالدِّينِ، وَمِنْ تَمَامِ هَذَا الأَصْلِ.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى الأصل الرَّابع من أصول كتابه الخمسة مضمِّنًا إيَّاه مسألة الإيمان، وبيَّن أنَّ أهل السُّنّة والجماعة يعتقدون ما جاء به الكتاب والسُّنّة من (أَنَّ الإِيمَانُ هُوَ تَصْدِيقُ القَلْبِ؛ المُتَضَمِّن لِأَعْمَالِ الجَوَارِحِ، فَيَقُولُونَ: الإِيمَانُ اعْتِقَادَاتُ القُلُوبِ وَأَعْمَالُهَا، وَأَعْمَالُ الجَوَارِحِ، وَأَقْوَالُ اللِّسَانِ، وَأَنَّهَا كُلَّهَا مِنَ الإِيمَانِ.).

فالإيمان مركَّب عندهم من تصديق جازم، ومن قولٍ لساني، ومن عمل، فلا يوجد الإيمان إلَّا لاجتماع هٰذه الثَّلاثة كلِّها، وقد ينقص ويقوى، ويقلُّ ويضعف ما يكون من معانيها في القَلب.

والتَّصديق المراد عند أهل السُّنّة والجماعة ليس هو التَّصديق المجرَّد، ولذلك فإنَّهم يقولون: التَّصديق الجازم، فهو ليس تصديق عارض؛ بل لابد أن يكون مجزومًا به، ولم يوجد الإيمان في الكتاب والسُّنّة إلَّا على معنى التَّصديق الجازم كما بسطه أبو العباس ابن تيمية في كتاب «الإيمان» وإن كان اختار رحمه الله تعالى في بعض كلامه التَّعبير عنه بالإقرار، في ذلك نظر؛ لأنَّ الإقرار هو عمل اللِّسان.

والصَّواب أنَّ ما يتعلَّق بالقلب من الإيمان هو التَّصديق الجازم.

وهٰذه القاعدة يشير إليها أهل السُّنّة بقولهم: الإيمان قول وعمل، ودلائل ذلك بحمد الله متوافرة في الكتاب والسُّنَّة.

ثم ذكر (أَنَّ مَنْ أَكْمَلَهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَقَدْ أَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنِ انْتَقَصَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدِ انْتَقَصَ مِنْ إِيمَانِهِ.وَهَذِهِ الأُمُورُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) التي ترد إلى القلب واللسان والعمل (بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) كما جاء في حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» مجزومًا به، ووقعت في رواية عند مسلم أيضا «بضع وستون شعبة» أو

«بضع وسبعون شعبة» ووقع عند البخاري «بضع وستون شعبة» فهو الصحيح من جهة الرِّواية. فالرِّواية المتقنة هي رواية البخاري وهي الاقتصار على أنَّ الإيمان بضع وستُّون شعبة، وشعب الإيمان يعني أجزاؤه وخصاله التي يتركَّب منها، وهي ثلاثة أنواع:

أحدهما شعب قلبية.

والآخر شعب لسانية.

والثَّالث شعب عملية.

وهنَّ مدرجات في الحديث المتقدِّم في ذكر كلِّ واحد منها فقال: (أَعْلَاهَا: قَوْلُ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ.)

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أن أهل السُّنَّة والجماعة (وَيُرَتِّبُونَ عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ النَّاسَ فِي الإِيمَانِ دَرَجَاتٌ: مُقَرَّبُونَ، وَأَصْحَابُ يَمِينٍ، وَظَالِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، بِحَسَبِ مَقَامَاتِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَالإِيمَانِ).

ثم ذكر أنَّ الإيمان (يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ فَمَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا نَقَصَ إِيمَانُهُ الوَاجِبُ، مَا لَمْ يَتُبْ إِلَى اللهِ) فزيادة الإيمان يكون بالطَّاعات ونقصه يكون بالمعاصي.

بعد أن بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ الإيمان منقسمٌ على تصديق القلب الجازم وقول اللِّسان وعمله وعمل الجوارح وأنَّه يزيدُ وينقص بيَّن أنَّ النَّاس في هٰذا الأصل ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: (مَنْ قَامَ بِحُقُوقِ الإِيمَانِ كُلِّهَا؛ فَهُوَ المُؤْمِنُ حَقًّا.).

والقسم الثَّاني: (مَنْ تَرَكَهَا كُلَّهَا؛ فَهَذَا كَافِرٌ بِاللهِ تَعَالَى.).

((والقسم الثَّالث:))(وَمِنْهُمْ مَنْ فِيهِ إِيمَانٌ وَكُفْرٌ، أَوْ إِيمَانٌ وَنِفَاقٌ، أَوْ خَيْرٌ وَشَرٌّ، فَفِيهِ مِنْ وِلَايَةِ اللهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِكَرَامَتِهِ بِحَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الإِيمَانِ، وَفِيهِ مِنْ عَدَاوَةِ اللهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِعُقُوبَةِ اللهِ بِحَسَبِ مَا ضَيَّعَهُ مِنَ الإِيمَانِ.) فيجتمع فيه موجِبٌ للمحبَّة الإيمانية وهو طاعة الله، وموجبٌ للبغض الإيماني وهو معصية الله ﷻ. وهٰذا الثَّالث يشار إليه عند أهل السُّنَّة والجماعة بعبارتين كما أشار إلى ذلك ناقلًا أنَّه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة بالعبارتين سليمانُ بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»، ويوجد هٰذا لغيره؛ لكنَّه متفرِّقًا من غير تنصيص على أنَّ هاتين العبارتين هما مؤدِّيتان إلى معنًى واحد عند أهل السُّنّة والجماعة:

فالكلمة الأولى أن يقال: إنَّه مسلم ولا يقال مؤمن، فيُنزل عن الرُّتبة العليا من الدِّين إلى المرتبة الدُّنيا فيقال هو مسلم.

والثَّانية أن يقال: مؤمن بإيمانه فاسق بمعصيته وكبيرته.

والأولى تدلُّ على المرتبة حقيقة والثَّانية تدلُّ على موجب تلك المرتبة، فإنَّه بقي مسلمًا لأجل ما معه من الإيمان وخرج من الإيمان الكامل لأجل ما هو عليه من المعصية.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يرتبون أن كبائر الذنوب (وَيُرَتِّبُونَ عَلَى هَذَا الأَصْلِ العَظِيمِ أَنَّ كَبَائِرَ الذُّنُوبِ، وَصَغَائِرَهَا الَّتِي لَا تَصِلُ بِصَاحِبِهَا إِلَى الكُفْرِ تُنْقِصُ إِيمَانَ العَبْدِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلَامِ، وَلَا يَخْلُدُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ) فإذا أصاب العبد كبيرة من كبائر الذُّنوب فإنَّه لا يخرج من الإسلام إلى الكفر؛ بل يكون في دائرة الإيمان.

وذكر أنَّهم (لَا يُطْلِقُونَ عَلَيْهِ الكُفْرَ كَمَا تَقُولُ الخَوَارِجُ، أَوْ يَنْفُونَ عَنْهُ الإِيمَانَ كَمَا تَقُولُهُ المُعْتَزِلَةُ) لأنَّ الخوارج والمعتزلة يجتمعون في إخراج العاصي بكبيرته من الإيمان، إلَّا أنَّهم يختلفون فيما يُخرجونه إليه، فإنَّ الخوارج يخرجونه في الدُّنيا من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر، وأمَّا المعتزلة فإنَّهم يخرجونه من دائرة الإيمان لا إلى دائرة الكفر، وهٰذا النَّفي اقتضى منهم إيجاد منزلة بينهما سمَّوها بالمنزلة بين المنزلتين وجعلوها من أصولهم الخمسة المشهورة عندهم، فهم مجتمعون في الإخراج من دائرة الإيمان للعاصي بكبيرته؛ لكنهم مختلفون فيما يُخرج إليه في الدُّنيا.

وأمَّا في الآخرة فإنَّهم مجمعون على أنَّه يكون مخلَّدا في النَّار.

وأمَّا أهل السُّنّة والجماعة فإنَّهم يقولون: إنَّ فاعل الكبيرة (مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ؛ فَمَعَهُ مُطْلَقُ الإِيمَانِ)؛ أي حقيقة الإيمان الكُلِّية. (وَأَمَّا الإِيمَانُ المُطْلَقُ) يعني الكامل الذي لا ينقص فإنَّه (يُنْفَى عَنْهُ)، وموجب هٰذه المسألة هي مسألة الكبيرة.

فما هي الكبيرة شرعًا؟

فحدُّ الكبيرة كما بيَّنا في دروس أخرى قلنا: **إنَّ الكبيرة شرعًا هو ما نهي عنه على وجه التَّعظيم**، لقول الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾[النساء:٣١]، ومن طرائق تعظيمه ما ذكره الأخ مما هو مشهور في كلام المتكلمين، وعلامات التَّعظيم تبلغ أكثر من ثلاثين علامة لمن تتبَّعها في القرآن والسُّنّة.

ثم ذكر أنه (وَبِهَذِهِ الأُصُولِ يَحْصُلُ الإِيمَانُ بِجَمِيعِ نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَيَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ الإِسْلَامَ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ، وَأَنَّ التَّوْبَةَ تَجُبُّ مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ مَنِ ارْتَدَّ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَمَنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ.) فإذا وقع الإنسان شيئًا من الكفر والمعصية ثم تاب إلى الله عَزَّوَجَلَّ أو دخل في الإسلام جبَّ ذلك عنه ما قبله؛ يعني هدم ما قبله ولم يؤاخذ به. (وَأَنَّ مَنِ ارْتَدَّ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَمَنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ.).

والجملة الأولى (وَأَنَّ التَّوْبَةَ تَجُبُّ مَا قَبْلَهَا) فهي لم ترو عن النَّبي ﷺ ومن الغلط نسبتها إلى حديث عمرو بن العاص في «صحيح مسلم»، وإن كان معناها صحيحا.

ثُمَّ ذكر أنَّهم (وَيُرَتِّبُونَ أَيْضًا عَلَى هَذَا الأَصْلِ) في حقيقة الإيمان (صِحَّةَ الاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيمَانِ)، ومسألة الاستثناء في الإيمان وهو الإتيان بـ(إن شاء الله) بعد ذكره، وهذه المسألة لها جذور متفرِّقة، فتكون في مواضع ممنوعةً وتكون

في مواضع جائزة، ومن المواضع التي يجوز فيها ما ذكره المصنِّف أن من قالها يرجو من الله تكميل إيمانه بنقصانه ويرجو الثبات على ذلك، فذلك جاء في حقِّه.

ثم ذكر أنهم (يُرَتِّبُونَ أَيْضًا عَلَى هَذَا الأَصْلِ أَنَّ الحُبَّ وَالبُغْضَ أَصْلُهُ وَمِقْدَارُهُ تَابِعٌ لِلإِيمَانِ؛ وُجُودًا وَعَدَمًا، وَتَكْمِيلًا وَنَقْصًا) فبحسب ما يكون من الإيمان في العبد يُحب، وبحسب ما يكون به من المعصية يُبغض.

ثم قال: (وَيَتَرَتَّبُ عَلَى الإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ) كما وقع مصرِّحًا به في حديث أنس في رواية عند النَّسائي وابن حبان، ولا يتمُّ الإيمان إلا به، ومحلُّ ذلك الأمور الدِّينية، فإن الأمور الدِّينية هي التي يجب على العبد أن يحب هٰذه كما يحبها لنفسه.

أمَّا الأمور الدُّنيوية فإنَّها تختلف بحسب ما يكون من أثرها فيه، فإن غلب على ظنِّه أو علم أنها لا تكون مضلَّةً له أحبها لأخيه كما يحبها لنفسه، وإن علم أنَّها قد تضر به لم يجب عليه أن يحبها لأخيه كما يحبها لنفسه، فحديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه حتى يحبُّ لنفسه» من العامِّ المخصوص، فلا يراد به كلُّ خير، لأنَّ الخير يكون مطلقًا ومقيَّدًا، والخير المطلق ما تعلَّق بالأمور الدِّينيَّة هو ما تعلَّق بالأمور الدُّنيويَّة، فالأوَّل يجب كلُّه، وأمَّا الثَّاني فبحسب ما يكون من أثره.

ثم ذكر أنَّه (يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَحَبَّةُ اجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالحَثُّ عَلَى التَّآلُفِ وَالتَّحَابُبِ وَعَدَمِ التَّقَاطُعِ.) فأهل السُّنَّة والحديث يدعون إلى محبة المؤمنين والتَّآلف بينهم، ولا يدعون إلى وحدة المسلمين؛ لأنَّ وحدة المسلمين أكذوبة مخترعة في القرون الأخيرة، ولا يوجد في الشَّرع وحدة المسلمين، إنَّما يوجد اجتماع المسلمين بأنَّ الاختلاف بينهم بحسب بلدانهم وأحوالهم وطرائقهم وديانتهم، في داخل الإسلام موجود، فاسم الإسلام لا يُسلب من كلِّ من خالف ببدعة فيبقى له حقُّ الإسلام ، ولذلك جاء الشَّرع ببيان ما ينبغي أن يكون من الألفة والاجتماع.

أمَّا الوحدة لا يمكن، وهو مخالف لما أخبر عنه النَّبيّ ﷺ من افتراق هٰذه الأمَّة فإنَّ هٰذه الأمة ستفترق بخبر الصَّادق المصدوق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلُّها دائرة في دائرة الإسلام، ومن خرج عن دائرة الإسلام فلا يعد فرقة؛ بل يعد ملَّة، ولذلك لا تجد في كلام العلماء الرَّاسخين الدَّعوة إلى وحدة المسلمين؛ بل الدَّعوة إلى أُلفة المسلمين؛ فإنَّ المسلمين قد يختلفون في أمور دنياهم، ويكون هٰذا مخلًّا بالوحدة، لا يخلُّ بأمر الاجتماع والتَّآلف، وهو الذي ينبغي أن يدعو إليه الإنسان؛ لأنَّ الدَّعوة إلى الوحدة خيال، وإذا عُلِّق النَّاس بأنَّه يكون جميعا على شيء واحد، فهٰذا لا يكون أبدًا، وإنَّما يُعلَّق بالنَّاس بأن يكون بينهم اجتماع وتآلف وتراحم ومحبَّة لبعضهم البعض مع بذل النَّصيحة.

ثم قال بعد ذلك: (وَيَبْرَأُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ مِنَ التَّعَصُّبَاتِ وَالتَّفَرُّقِ وَالتَّبَاغُضِ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذِهِ القَاعِدَةَ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الإِيمَانِ) فأهل السُّنّة والجماعة من أعظم الدُّعاة إلى أُلفة المؤمنين ومحبَّتهم ورحمة بعضهم بعضًا فإنَّهم كما وصفهم أبو العباس ابن تيمية أهل السُّنّة يعرفون الحقَّ ويرحمون الخلق، وهو الحقيق أن يكون وصفًا للسُّنِّي أن يكون متَّصفًا بالأخلاق النَّبويَّة والشَّمائل المصطفوية من سماحته ويُسره ولينه ورحمته ﷺ بالمسلمين من دون تعصُّب، ولا دعوة للتَّفرُّق والتَّباغض فإنَّها الحالقة التي تحلق الأمم.

ثم ذكر أهل السُّنّة والجماعة لا يرون الاختلاف في المسائل التي لا تصل إلى كفرٍ أو بدعة موجبة للتَّفرُّق، وما كان من الخلاف فيما لا يصل إلى الكفر أو بدعة مفرِّقة فإنَّ هٰذا مما يسع العذر فيه، ولذلك قال شيخ الإسلام لما ذكر المفاضلة بين علي وعثمان: وأنَّ بين أهل السُّنّة فيما سلف خلاف قديم قال: ولا يضلَّلُ المخالف في هٰذه المسألة، وإنَّما يضلَّل المخالف في مسألة الخلافة. يعني من اعتقد أنَّ عليًّا أفضل من عثمان فإنَّ هٰذا لا يضلَّل، أمَّا من اعتقد أنَّ خلافة عليٍّ أولى وأصح من خلافة عثمان فهٰذا يضلَّل.

فالمسائل التي يجري فيها الخلاف على درجات متفاوتة، وليست على درجة واحدة، ولا ينبغي أن يجعل الإنسانُ المسألة المحتملة للخلاف موجبةً للشِّقاق والتَّفرُّق، فإنَّ ذلك من ضَعف الدِّين وقلَّة العقل، فهي من أعظم صفات النَّاس بأخرة، فتجد منَ النَّاس من يعظِّم مسألة يسيرة ويجعل لها بناءً مَشِيدًا، ويعقد عليها الولاء والبراء، ويحبُّ فيها ويبغض فيها، فإذا رأيت إلى مرتبتها من الدِّين وجدت أنَّها من الطُّبوليَّات التي تظهر في سنوات ثم تختفي في سنوات، ولا ينبغي المرء أن يجعل دينه ألعوبة للخلق بل يجعل دينه حقّ لربِّ العالمين يقبل منه ما ظهرت عليه دلائل الكتاب والسُّنّة، وما لم تظهر عليه دلائل الكتاب والسُّنّة فإنَّه لا يقبله، ويقتدي في ذلك بالعلماء الرَّاسخين المتمكِّنين، فإنَّ التَّفريق في هٰذه المسائل بين الحقِّ والباطل والصَّواب والخطأ والصِّدق والكذب ومآلات الأمور إنَّما يحوزه من كبر عمره ورسخ علمه وامتدت به المدَّة في تجارب الأيَّام.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّه (يَتَرَتَّبُ عَلَى الإِيمَانِ مَحَبَّةُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِمْ وَعَمَلِهِمْ، وَأَنَّ لَهُمْ مِنَ الفَضْلِ وَالسَّوَابِقِ وَالمَنَاقِبِ مَا فُضِّلُوا بِهِ عَنْ سَائِرِ الأُمَّةِ.) يعني عن بقيَّة الأمَّة.

ثم ذكر أنَّهم (يَدِينُونَ بِمَحَبَّتِهِمْ وَنَشْرِ فَضَائِلِهِمْ، وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) يعني من الخلاف (وَأَنَّهُمْ أَوْلَى الأُمَّةِ بِكُلِّ خَصْلَةٍ حَمِيدَةٍ، وَأَسْبَقُهُمْ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَأَبْعَدُهُمْ عَنْ كُلِّ شَرٍّ.) فمن طرائق أهل السُّنّة والجماعة في معاملة الصَّحابة –رَضِيَ اللهُ عَنْهُم– فيما شجر بينهم أن يمسك الإنسانُ عن ذلك، وهم حريُّون بما قاله عمر: ذِكْرُ الصَّحابة كمسِّ العيون، إن مسستها أضررت بها، وإن تركتها برئت. فالصَّحابي بمنزلة العين إن انتابها خلل، إن أدخلت أصبعك فيها محركا لها زاد ألمها، وإن تركتها شُفيت، فكذلك أن يكون وقَّافًا عند هٰذا القدر، ومن يقول من أهل العصر بأخرة: إنَّ هٰذا من القراءات النَّقدية التَّاريخية المجرَّدة عن الإرادة، هٰذا من الجهل لما كان عظيم، فإنَّ المجرَّد من إرادةٍ لا وجود له، فإنَّه لا يوجد في الخلق إنسان يتحرَّك بدون إرادة، قال أبو العباس ابن تيمية الحفيد وتلميذه ابن القيم: أصل كلِّ حركة في الوجود الحبُّ وإرادة. فهٰذا الذي يدعو إلى قراءة تاريخية لتلك الحقبة إنَّما يدعو إلى الكلام في الصَّحابة، وهو اليوم يُسرُّه، وإذا يعلنه مقتضيات الحال ومتغيرات السَّاحة ،والدِّين كان عليه الآباء والأجداد ومن سبقهم من أئمَّة الهدى ومن سبقهم من السَّلف الأوَل ينبغي أن يكون عليه الإنسان فيمسك عما شرج بين الصَّحابة، ولا يكون له ذكَّارًا، فإنَّ الإنسان إذا أجرى لسانه فيهم فوالله ليرينَّ الإنسان عاقبته في الدُّنيا، وأولئك الذين خرَّجوا تلك المخرجات من الكلام في الصَّحابة تحت دعوة حُقبة تاريخية قابلة للتَّصحيح والرد فسيرون في شواهد الأيام ما ينبئهم عن حقائق أفعالهم، وإذا كان ابن عساكر رحمه الله تعالى «في تبيين كذب المفتري» في كلام له: لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستاره منتقصيهم معلومة، فمن أعمل لسانه فيهم بالسَّلب فسيبتليه الله قبل موته بموت القلب.

إذا كان هٰذا في لحوم العلماء، فكيف يكون الحال إذا كان في لحوم الصَّحابة رضي الله عنهم، فينبغي أن يحرص الإنسان على الإمساك عمَّا شجر بين الصَّحابة رضي الله عنهم ويكِل أمرهم إلى ربِّهم ويكفيهم أنَّهم أحظ النَّاس أولاهم بشفاعة النَّبي ﷺ.

ثم ذكر رحمه الله تعالى أنَّ أهل السُّنّة والجماعة (يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الأُمَّةَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْ إِمَامٍ يُقِيمُ لَهَا دِينَهَا وَدُنْيَاهَا) يعني حاكما يحكمها (وَيَدْفَعُ عَنْهَا عَادِيَةَ الْمُعْتَدِينَ. وَلَا تَتِمُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ الله تَعَالَى) فأهل السُّنّة والجماعة يرون هٰذا أصلًا دينيًّا لا يُلحظ فيه حكم قائم اليوم هنا أو هناك، وإنَّما يلحظ فيه متابعة الدَّلائل الشَّرعية من القرآن والسُّنّة التي أمرت بطاعة ولي الأمر فيما لم يكن فيه معصية لله تعالى، ولا يُراد بهذا الطَّاعة حفظ عرشه وسلطانه، وإنَّما يراد بها حظ الحاكم وحظ المحكوم، فمن كان عاقلًا عرف أن إشادة هٰذا الأصل وبقاءه في نفوس الناس هو خير لهم من التَّغيير عليهم.

ثم ذكر رحمه الله تعالى (أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ بِاليَدِ، وَإِلَّا بِاللِّسَانِ، وَإِلَّا فَبِالقَلْبِ، عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَطُرُقِهِ المَرْعِيَّةِ) بحسب ما يستطيعه الإنسان، وهو معنى قول أبي العباس ابن تيمية الحفيد في «العقيدة الواسطية»: وهم مع هٰذه الأصول يرون الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر على ما توجبه الشَّريعة. انتهى كلامه؛ أي براءً من الأهواء، فهم يرون أن الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر شريعة إسلامية وفريضة دينيَّة، وفق ما أمر به الشَّرع لا وفق ما أمرت به الأهواء.

وقد خرج النَّاس في الكوفة على سعيد بن العاص حتى طردوه منها، فعابهم حذيفة بن اليمان فقال رجل: ما تقول في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر؟ فقال: إنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر لحسن؛ ولٰكِن ليس من السُّنّة أن تَشهَر السِّلاح في وجه إمامك. رواه ابن أبي شيبة وغيره.

ثم قال رحمه الله تعالى: (وَبِالجُمْلَةِ فَيَرَوْنَ القِيَامَ بِكُلِّ الأُصُولِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الوَجْهِ الشَّرْعِيِّ: مِنْ تَمَامِ الإِيمَانِ وَالدِّينِ).

الأَصْلُ الخَامِسُ:
طَرِيقُهُمْ فِي العِلْمِ وَالعَمَلِ

وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَعْتَقِدُونَ وَيَلْتَزِمُونَ أَنْ لَا طَرِيقَ إِلَى الله، وَإِلَى كَرَامَتِهِ؛ إِلَّا بِالعِلْمِ النَّافِعِ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ، فَالعِلْمُ النَّافِعُ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ كِتَابِ الله، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فَيَجْتَهِدُونَ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا، وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا أُصُولًا وَفُرُوعًا.

وَيَسْلُكُونَ جَمِيعَ طُرُقِ الدَّلَالَاتِ فِيهَا: دِلَالَةُ المُطَابَقَةِ، وَدِلَالَةُ التَّضَمُّنِ، وَدِلَالَةُ الالْتِزَامِ، وَيَبْذُلُونَ قُوَاهُمْ فِي إِدْرَاكِ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا أَعْطَاهُمُ اللهُ.

وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ هِيَ العُلُومُ النَّافِعَةُ، وَكَذَلِكَ مَا تَفَرَّعَ عَنْهَا مِنْ أَقْيِسَةٍ صَحِيحَةٍ وَمُنَاسَبَاتٍ حَكِيمَةٍ، وَكُلُّ عِلْمٍ أَعَانَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ آزَرَهُ، أَوْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ، كَمَا أَنَّ مَا ضَادَّهُ وَنَاقَضَهُ فَهُوَ عِلْمٌ بَاطِلٌ، فَهَذَا طَرِيقُهُمْ فِي العِلْمِ.

وَأَمَّا طَرِيقُهُمْ فِي العَمَلِ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الله تَعَالَى بِالتَّصْدِيقِ، وَالاعْتِرَافِ التَّامِّ بِعَقَائِدِ الإِيمَانِ، الَّتِي هِيَ أَصْلُ العِبَادَاتِ وَأَسَاسُهَا.

ثُمَّ يَتَقَرَّبُونَ لَهُ بِأَدَاءِ فَرَائِضِ الله المُتَعَلِّقَةِ بِحَقِّهِ، وَحُقُوقِ عِبَادِهِ، مَعَ الإِكْثَارِ مِنَ النَّوَافِلِ، وَبِتَرْكِ المُحَرَّمَاتِ وَالمَنْهِيَّاتِ تَعَبُّدًا لله تَعَالَى.

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ إِلَّا كُلَّ عَمَلٍ خَالِصٍ لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، مَسْلُوكًا فِيهِ طَرِيقَ النَّبِيِّ الكَرِيمِ، وَيَسْتَعِينُونَ بِالله تَعَالَى فِي سُلُوكِ هَذِهِ الطُّرُقِ النَّافِعَةِ؛ الَّتِي هِيَ العِلْمُ النَّافِعُ، وَالعَمَلُ الصَّالِحُ المُوصِلُ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ وَفَلَاحٍ، وَسَعَادَةٍ عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ؛ وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

ختم المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بذكر الأصل الخامس من الأصول التي اعتنى ببيانها في هٰذا المختصر، وهو بيان طريق أهل السُّنّة والجماعة في العلم والعمل، فإنَّ دين أهل السُّنّة والجماعة ليس عقائدُ قلبيَّة فحسب، بل دين أهل السنة والجماعة هو عقائد قلبية وحقائق إيمانية تبدو على الجوارح والأركان، ولهم طريق يسلكونه في تحصيل العلم والعمل، وهو ما أشار إليه رَحِمَهُ اللهُ تعالى بقوله: (وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَعْتَقِدُونَ وَيَلْتَزِمُونَ أَنْ لَا طَرِيقَ إِلَى الله، وَإِلَى كَرَامَتِهِ؛ إِلَّا بِالعِلْمِ النَّافِعِ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ، فَالعِلْمُ النَّافِعُ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ كِتَابِ الله، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فَيَجْتَهِدُونَ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا، وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا أُصُولًا وَفُرُوعًا.) فالموصل إلى معرفة الدِّين هو العلم بما جاء به الرَّسول ﷺ فإنَّ الإنسان لا مُكنةَ له على عبادة ربِّه إلَّا بمعرفة ما جاء به النَّبيُّ ﷺ من الدِّين أوَّلًا، ثُمّ يعمل به بعد ذلك، ولأجل ذلك فإنَّ أحسن الأقوال في معرفة الواجب من العلم أنَّ كلَّ ما توقَّف العمل عليه فإنَّ العلم به واجب، أشار إلى هٰذا الآجرِّي في رسالة في «فضل العلم» وابن القيِّم في «إعلام الموقعين» والقرافي في

«الفروق»، فكلُّ عمل وجب عليك فإنَّه وجب عليك أن تتعلم الإتيان به شرعًا، فإذا وجب عليك الحج مثلا فإنَّه لا يجوز لك أن تعمل بالحجِّ حتَّى تتعلم أحكامه، والذين يذهبون إلى الحج دون تعلُّم أحكامه آثمون، فإذا وقعوا في مخالفة صار الإثم عليهم مضاعفًا، فإنَّهم أثموا من جهة من عدم تعلم ما يجب عليهم، وثم أثموا في تفريطهم في إيقاع المخالفة على الأمر الشَّرعي.

ثمّ ذكر المصنِّف (وَيَسْلُكُونَ جَمِيعَ طُرُقِ الدَّلَالَاتِ فِيهَا) ويقصد بذلك الدَّلالات اللَّفظية فإنَّ الدَّلالات نوعان:

أحدهما دلالات غير اللَّفظية، والآخر الدَّلالة اللَّفظية.

الدَّلالة اللَّفظية وهي التي ذكرها المصنف هٰهنا وهي ثلاثة أنواع:

أوَّلها (دِلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ) وهو دلالة اللَّفظ على جميع معناه.

والأخرى (وَدِلَالَةُ التَّضَمُّنِ) وهي دلالة اللَّفظ على جزء معناه.

وثالثها (وَدِلَالَةُ الالْتِزَامِ) وهي دلالة اللَّفظ على أمر خارج عنه لازم له.

فهٰذه الدَّلالات الثَّلاث يسمُّونها دلالات المطابقة والتَّضمُّن والالتزام، وإلى ذلك أشار الأخضري في «السُّلم المنورق»:

دلالــة اللَّفــظ عــلى مــا وافقــه ... يــــدعونها دلالـــــة المطابقـــه

وَجُزْئِــهِ تَضَــــمُّنًا وَمَــا لَــزِم ... فَهْــوَ الْتِــزَامٌ إنْ بِعَقْــل التُــزِم

ثم معنى ذكر هٰذه الدلالات أن فهم النُّصوص بإعمال هٰذه الدلالات، فيستنبطون من الكتاب والسُّنّة علومها برعاية هٰذه الأنواع من الدَّلالة فيها.

ثم قال: (وَيَبْذُلُونَ قُوَاهُمْ فِي إِدْرَاكِ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا أَعْطَاهُمُ اللهُ.) فهم يصرفون من قواهم البدنيَّة والعقليَّة والماليَّة بإدراك العلم بحسب ما أعطاهم الله، وهٰذا يبيِّن ثقل الأمر على من حباه الله ﷻ بنعمته بماله وصحته ببدنه وفسحة في وقته، كيف يضيِّع معرفة ما جاء به النَّبي ﷺ، فهٰذا من الحرمان المستبين، فإنَّ الله إذا وهب لك نعمة فينبغي أن تعمل له ﷻ شكرًا، فإذا وهبك الله من ذلك ما تقدر به على طلب العلم فينبغي أن تجدَّ في طِلابه.

ثم قال: (وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ هِيَ العُلُومُ النَّافِعَةُ، وَكَذَلِكَ مَا تَفَرَّعَ عَنْهَا مِنْ أَقْيِسَةٍ صَحِيحَةٍ وَمُنَاسَبَاتٍ حَكِيمَةٍ، وَكُلُّ عِلْمٍ أَعَانَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ آزَرَهُ) يعني ناصره (أَوْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ، كَمَا أَنَّ مَا ضَادَّهُ وَنَاقَضَهُ فَهُوَ عِلْمٌ بَاطِلٌ، فَهَذَا طَرِيقُهُمْ فِي العِلْمِ.) فطريقهم في العلم استنباط معاني الكتاب والسُّنَّة بالآلات التي تُوصل إليها.

ثم ذكر طريقهم في العمل فقال: (وَأَمَّا طَرِيقُهُمْ فِي العَمَلِ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِالتَّصْدِيقِ، وَالاعْتِرَافِ التَّامِّ بِعَقَائِدِ الإِيمَانِ، الَّتِي هِيَ أَصْلُ العِبَادَاتِ وَأَسَاسُهَا) فإنَّ حاجة المرء إلى العقيدة لكونها محرِّكة للعمل، فإنَّ

الإنسان إذا عرف عقائد أهل السُّنّة والجماعة أوجبت له من تحريك عزيمته وإعلاء همَّته في العمل ما لم يكون قبل ذلك، فإنَّ المرء إذا شاهد الآثار المترتِّبة على صفةٍ واحدة من صفات الله ﷻ وهي رحمته أو رزقه أو قدرته أو قوته حصل له من الإقبال على العمل ما لم يكون له قبل ذلك.

ثم ذكر أنهم (يَتَقَرَّبُونَ لَهُ بِأَدَاءِ فَرَائِضِ الله الْمُتَعَلِّقَةِ بِحَقِّهِ، وَحُقُوقِ عِبَادِهِ، مَعَ الإِكْثَارِ مِنَ النَّوَافِلِ، وَبِتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَنْهِيَّاتِ تَعَبُّدًا لله تَعَالَى. وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ إِلَّا كُلَّ عَمَلٍ خَالِصٍ لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، مَسْلُوكًا فِيهِ طَرِيقَ النَّبِيِّ الكَرِيمِ،) فشرْط قَبول العلم أن يكون خالصًا لله ﷻ وأن يكون على هدي النَّبي ﷺ كما قال حافظ حكمي في «سلم الوصول»:

شرط قَبول السَّعي أن يجتمع فيه إصابة وإخلاص معا

والمراد بالإصابة اتّباع سنَّة النَّبيِّ ﷺ.

ثم قال: (وَيَسْتَعِينُونَ بِالله تَعَالَى فِي سُلُوكِ هَذِهِ الطُّرُقِ النَّافِعَةِ؛ الَّتِي هِيَ العِلْمُ النَّافِعُ، وَالعَمَلُ الصَّالِحُ الْمُوصِلُ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ وَفَلَاحٍ) وإنَّما نوَّه المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إلى أمر الاستعانة لأنَّه إن لم يكن لك عونٌ من الله ﷻ فإنَّ نفسك تخذلك، وأعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك:

إذا لم يكن من الله عونٌ للفتى فأوَّل ما يجني عليه اجتهاده

ولأجل هٰذا عظم قدر الله ﷻ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة] لما فيه من تمحيض الاستعانة لله ﷻ، ومن دلائل ذلك التَّمحيض أنّ هٰذا الضَّمير المنفصل (إياك) لم يأت في القرآن مفردًا إلَّا في هٰذه الآية للتَّنبيه على وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة والإخلاص، وإفراده ﷻ بالاستعانة، وبتحقيق معناها يقول أبو العباس ابن تيمية الحفيد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تدفع داء الرِّياء ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ تدفع داء الكبرياء. فإن لم يكن الإنسان مستعينًا بربه فإنَّه لا ينفعه قوة حفظه ولا جلد ذهنه ولا قوة إقباله ولا كثرة ماله ولا سلامة نسبه وحسبه، وإنَّما بحسب ما يكون في العبد من الاستعانة بالله، والتَّوكُّل عليه وتفويض الأمر إليه، فإنَّ الله ﷻ يبادر عبده بالإكرام ومن أحسن إلى الله أحسن إليه الله. قال أبو العباس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللَّهُ فيما نقله عنه حفيده في«مدارج السالكين»: إذا عملت لله طاعة فلم تجد لها أثرًا فاتَّهم نفسك، فإنَّ الرَّب شكور، ومن شكره ﷻ أن يوفِّق الصَّادق في طلابه على تحصيله مطلوبه، فمن بذل قوته ونفسه ونَفِيسَه في طلب الدِّين الذي جاء به النَّبي ﷺ فإنَّ الله لا يردُّه ولٰكِن الشَّأن في صلاحية المحل وفي وجود قابلية في النّفس من الإقبال على الله ﷻ، فالإنسان إذا صدق كان قليلٌ من العلم مزكِّيًا له، وإذا كذب فإنَّه يحمل من العلم كثيرًا ويكون له حظ من قول الله ﷻ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ

أَسۡفَارَۢاۚ ﴾[الجمعة:٥]، أسأل الله ﷻ أن ينفعنا جميعًا بما قلنا ويجعله حجَّة لنا ولكم، ولا يجعله حجة علينا وعليكم.